سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٥ مايو ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للإنتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	عبد الناصر.. نتيجة الاستفتاء تبين أن الناس أعطونا أكثر ما نستحق وتبين أصالة هذا البلد (حضر ٧,٥ مليون)	١، ١٣
	مساهمة الروس فى السلاح الجوى	١
	تنظيم الاتحاد الاشتراكى والصراع الطبقى الموجود	٢
٢-	مناقشة حول تنفيذ بيان ٣٠ مارس	٧
٣-	عبد الناصر.. أخطاء التطبيق الاشتراكى	١٤
	تعديل التشكيل فى محكمة أمن الدولة وأسبابه	١٩
	تعريف العامل والفلاح	١٩، ٢٣
	أهمية مساعدة الفدائيين الفلسطينيين	٢١
٤-	مجال التطبيق الاشتراكى، وملامح الاصلاح الاقتصادى	٢٢ – ٥٤

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٥/٥

وضع خطة متكاملة لمتابعة تنفيذ برنامج وبيان ٣٠ مارس بعد أن أجمع عليه الشعب، وأنه من المنتظر أن ينتهى وضع هذه الخطة خلال أسبوعين.

بحث موضوع الإصلاح الاقتصادى الذى أشار اليه الرئيس فى خطابه الأخير فى كفر الدوار. وتقرر إعطاء العناية الكافية لأسلوب التطبيق الاشتراكى بما يخلص هذا التطبيق من أى شوائب أو عوائق تحول دون تحقيق الأهداف الأساسية من هذا التطبيق؛ وفى مقدمتها زيادة الانتاج وتوسيع دائرة المنتفعين من هذا التطبيقات؛ بحيث تشمل كل الفئات التى وضع من أجلها هذا التنظيم.

تقرر وضع خطة عمل لزيادة كفاءة القطاع العام، مع إعطاء حرية أكبر لوحدات الانتاج لتحقيق أهدافها.

مناقشة خطة التغيير بالنسبة للمناصب الكبرى، وتقرر أن يقوم كل وزير فى اختصاصه بتقديم مقترحاته مدعمة بالأسباب التى تقضى هذا التغيير.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٥ مايو ١٩٦٨

عبد الناصر: حمدا لله على السلامة، دراعك كويس؟

صالح: الحمد لله يافندم.

عبد الناصر: بالنسبة للاستفتاء ونتيجة الاستفتاء، يعنى الحقيقة الواحد شايف إن الناس برضه إدونا أكثر مما نستحق بالذات فى عملية الحضور؛ بيحضر عدد ٧,٥ مليون وينزلوا بيبين برضه طبيعة هذا البلد وأصالة هذا البلد.

وأنا يمكن اتناقشت فى موضوع الاستفتاء مع بعض الناس فيه ناس كانوا خايفين، ولكن الواحد برضه على أساس إنه عارف البلد وعارف الناس؛ فأنا حطيت عملية الاستفتاء محطيتهاش أبدا كعملية قمار يعنى أو عملية مضاربة بل بالعكس كنت واثق إن الناس هتروح، ولكن الحقيقة اللى حصل برضه كان أكثر مما يتصور أى إنسان.

وبرضه يمكن إنتم ماشوفتوش الاستقبالات اللى حصلت فى المنصورة أو فى كفر الدوار وشعور الناس؛ الناس اللى كانت بتعيط، والناس اللى كانت منفعلة. كانوا بيقولوا لكم إنتو بتيجوا متأخرين أظن وبتطلعوا على الصوان رأسا.

فائق: بيطلع فى التليفزيون يافندم.

عبد الناصر: لكن طبعا لما الواحد بيعيش الحالة بنفسه بيقدر يحس، ودا الحقيقة برضه معناه كبير جدا يمكن بيخلى الواحد يشعر بثقل المسئولية وثقل الأمانة. المهم بقارن برضه بين شهر فبراير وبين النهارده فى أول مايو، وعلينا إن احنا نحافظ على الموجود بكل ما نستطيع من جهد ومن عمل، ونرد برضه الجميل للناس بكل ما نستطيع أيضا إن احنا نعمله.. ودا بيجى فى عدة أشكال..

الشكل الأول: إن احنا منغلطش فى تعاملنا مع الناس.

الشكل الثانى: إن نعمل بكل الوسائل على تيسير سبل التعامل مع الناس، بنشوف الناس بتشتكى من إيه وبنحل هذه المشاكل بالذات بالنسبة للنواحى الحكومية.

النقطة التانية: إحنا قدامنا وقت طويل الحقيقة قبل ما نستعد لدخول المعركة.

وبرضه فى هذا الوقت هتقابلنا – زى ما قلت لكم قبل كده – سنة صعبة. يمكن ظروفنا النهارده تعتبر أحسن من الناحية العسكرية على أساس كان عندنا مشكلة الطيران والنقص فى الطيارين، وإحنا كنا بنلح على الاتحاد السوفيتى إنه يدينا عدد من الطيارين علشان نقدر نواجه اسرائيل من أول يوليو لغاية دلوقتى.

فى الأسبوع اللى فات هم وافقوا على إنهم يدونا ١٢٠ طيار على شكل الخبراء، ولكن فى حالة أى معركة بيشتركوا معانا. الحقيقة إحنا اللى عندنا الدرجة الأولى من الطيارين ١٢٠ طيار بس؛ ودى كانت من ضمن الحاجات اللى الواحد فوجئ بيها! كنا بدل ١٢٠ بيبقى عندنا ٢٤٠ خصوصا إن احنا عندنا طيارات النهارده موجودة فى المخازن، اللى معندناش طيارين والطيارين مش هيتموا تدريبهم قبل شهر إبريل من العام القادم.

أنا دققت مع شعراوى بالنسبة للاستفتاء، وقال لى: إن هو متأكد إن كل العملية مشيت سليمة. الحقيقة إحنا لو كنا خدنا ٩٠٪ بعد الهزيمة وبعد اللى حصل ده كان هيبقى نصر كبير جدا، وبعد حالة التمزق النفسى اللى موجود عند الناس، يبقى الحقيقة عملنا النهارده إن احنا ننفذ بيان ٣٠ مارس علشان فى المرحلة اللى فاتت كان بالنسبة ليا أنا وبالنسبة ليكم مرحلة صعبة، كنا بنتكلم مع الناس ونلاقى الناس ونقعد معاهم.. الى آخره لكن المرحلة الجاية هتكون أصعب.

ثم أيضا بالنسبة للاتحاد الاشتراكى وإعادة تكوين الاتحاد الاشتراكى. وأنا كلمت النهارده شعراوى على إنه بيكون يشتغل معايا فى الاتحاد على أساس إن هو كان مسئول عن أمانة التنظيم؛ لأن أنا مش هقدر الحقيقة أقعد وأشوف كل الأعمال اللى موجودة، ولسه هشوف اللجنة يمكن هذا الأسبوع.

فى رأيى إن احنا بنفتح الباب للناس، لكل واحد عايز يدخل الاتحاد الاشتراكى بيدخل. يمكن الحقيقة عايزين الاتحاد الاشتراكى هو حزب لكن فوق الأحزاب تنظيم سياسى بيجمع كل الناس. وقطعا كل من ذهب الى الاستفتاء وطلع وراح اللجنة وقعد فى الشارع وقعد ساعة أو ساعتين عشان يدلى بصوته، بعتبر إن ليه حق أولى إنه يدخل الاتحاد الاشتراكى؛ لأن طبعا هييجى يوم هنقفل باب العضوية للاتحاد الاشتراكى علشان نحصر الناس، وهنبتدى نعمل انتخابات فى داخل الاتحاد الاشتراكى.

دا كلامى بالنسبة للموضوع الاستفتاء وموضوع بيان ٣٠ مارس إذا كان عند أى من حضراتكم كلام.

جمعة: هو تعليق صغير – لو سمحت لى سيادتك – بالنسبة للاستفتاء والنتيجة، الحقيقة هى المشكلة المرة دى كانت مشكلة إقبال الناس؛ الحقيقة الناس كانت مصرة بشكل غير معقول وكل واحد كان عايز ييجى وعايز يدى صوته، وكان إقبال غير متوقع يعنى من الساعة ٩ الصبح والناس فى اللجان واقفة بانتظام وبتحاول تبحث عن لجانها.

الظاهرة التانية: إن كل الناس اللى فى الخارج كانوا زعلانين إزاى هم مش داخلين فى الاستفتاء، بتوع سينا اللى جوا بعتوا إمبارح للمحافظ برضه بيؤيدوا، يعنى الحقيقة كان التأييد إجماعى جدا ويمكن النتيجة أقل من الواقع.

عبد الناصر: بالنسبة لموضوع المحكمة اللى احنا تناقشنا فيه الدور اللى فات، الحقيقة تانى يوم الصبح حسيت إن الموضوع لم يستوفى الكلام فيه. واللى لفت نظرى الى هذا إن ضيا بعد ما عدينا الموضوع بفترة رجع تانى اتكلم فى الموضوع. أنا طلبته الصبح، وقالوا لى إنه كان فى أبيس وطلبت الأخ مراد أيضا واتكلمت معاه فى الموضوع.

وفى الحقيقة وجدت بدل ما نغير الديجوى يعنى قد يكون أنسب إن احنا نعمل محكمه بالصورة اللى إنتو شوفتوها فى الجرائد، ولكن اللى أنا حسيت بيه إن الموضوع لم يستوفى حقه من الكلام، ويمكن أنا خلصت الموضوع بسرعة وانتقلنا الى موضوعات أخرى، وبتهيألى الصورة دى بعتبر أنها أحسن وأسلم.

غانم: هو نتيجة الاستفتاء بينت تقريبا إن كل الناخبين ذهبوا الى مقر الانتخاب وأيدوا بيان ٣٠ مارس، والواقع إن المسألة دى استرعت انتباهى؛ لأن برضه كان مفروض إن الثورة ليها أعداء، وكان واضح إن أعداء الثورة بذلوا مجهود كبير للتشكيك فى أهداف الثورة وفى مقدرة القيادة أو فى مقدرة الثورة على إنها تحقق الأهداف، فلما ظهرت نتيجة الاستفتاء بينت إن فعلا أعداء الثورة دورهم محدود قوى، يمكن هم ناس خطرين إنما دورهم فى التأثير على الناخبين كان محدود، وإن الشعب بأكمله بيؤيد الثورة وبيؤيد بيان ٣٠ مارس.

ونتيجة الاستفتاء بتدعوا الى البحث عن وسائل تدعيم الوحدة الوطنية اللى تجلت فى بيان ٣٠ مارس؛ لأن بيان ٣٠ مارس كشف فعلا عن وحدة وطنية موجودة فى الشعب، وحدة وراء القيادة ووحدة وراء بيان ٣٠ مارس. إحنا زى ما بنشوف فى التجارب السياسية، تدعيم الوحدة الوطنية بيقوم على العقيدة نفسها.. العقيدة السياسية؛ إزاى يبقى فيه عقائد سياسية واضحة ومفهومة ومقبولة من كل الناس وبيؤمنوا بيها وبيحاولوا إنهم يحترموها؟

والناحية التانية: ناحية التنظيم السياسى.

فبالنسبة للناحية الأولى ناحية العقيدة، يمكن بيان ٣٠ مارس أوضح كثير من المفاهيم وبالذات الخطاب أو الخطب المتعددة اللى ألقيتها سيادتك قبل الاستفتاء؛ يمكن ساعدت على توضيح المعانى الواردة فى بيان ٣٠ مارس. ودا أعتقد كان من أسباب الوحدة الوطنية، إن بقى فيه عقيدة وبقى فيه مبادئ واضحة مافيهاش غموض، وفعلا هذه المبادئ وجدت كل فئات الشعب إنها مبادئ تحقق المصلحة المشتركه وتصلح أساس للتحالف حولها.

لما نيجى ننقل على ناحية التنظيم السياسى، بنجد فعلا إن فيه مشكلة إعادة بناء التنظيم السياسى قد يثير مشكلة؛ وهى مشكلة القيادة أو القيادات التى تتصدى للوحدة الوطنية وتقود الحركة السياسية. سبب المشكلة، إن تجربة التنظيم السياسى عندنا تجربة بتختلف عن التجارب اللى مرت فى المجتمعات التانية، يعنى كان دائما فى كل مجتمع نلاقى طبقة من الناس أو فئة من الناس هى اللى بتتولى القيادة؛ إذا كان مجتمع رأسمالى كنا بنلاقى الفئة الرأسمالية، إذا كان مجتمع حزب واحد بنلاقى الحزب يتصدى بقى لوحده بعقيدته عشان يقود العمل السياسى. لما ننتقل للتجربة فى مصر بنجد لما قامت الثورة فعلا كان التنظيم اللى بيحميها هو عبارة عن نخبة رجال ثوره اللى هم قاموا بالثورة تحت قيادة سيادتك، وبعدين هذه المجموعة اتسعت تدريجيا بانضمام أفراد من فئات الشعب المختلفة الى هذه المجموعة.

فى الوقت الحالى هيكل التنظيم السياسى لا يقوم على تغليب طبقة أو فئة على طبقة أخرى، إنما بيقوم على التحالف بين الفئات الخمس. كيف يمكن أن يظهر من ثنايا هذا التحالف قيادة للتحالف كله وفى نفس الوقت معبرة عن المصالح المختلفة للفئات؟

دى المشكلة اللى فى ذهنى لأن هى مرتبطة بفكرة الوحدة الوطنية، إذا كان فعلا هنلاقى ممثلين فلاحين والعمال والمثقفين ورأسمالية وطنية فى هيكل منفرد وفى انفصال ذهنى، ويمكن يكون فيه شوية تصادم أو صراع بتبقى العملية بتصعب مهمة الحصول على قيادة سياسية مقبولة وقادرة على قيادة هذه الجماعات.

طبعا هذه القيادة السياسية سوف يتم اختيارها عن طريق الانتخاب، يعنى الصعوبة مزدوجة لأن هى قيادة سياسية مهياش لطبقة إنما لفئات، ثم هى قيادة سياسية بتأتى عن طريق الانتخاب، فهل سيادتك ممكن تبين لنا الفكر يعنى هل ممكن من خلال هذا التحالف وأيضا من خلال عملية الانتخاب بروز قيادة سياسية للمؤتمر السياسى؟

شكرا.

عبد الناصر: هو طبعا أنا بعتبر إن اللى قالوا لأ، مش بس اللى قالوا لأ يعنى نسبة كبيرة من اللى مراحوش بيقولوا لأ، ويمكن أنا من الصبح أول حاجة سألت عليها نسبة اللى بيروحوا الاستفتاء أد إيه، فى التقدير كانت بتهمنى أكتر من نسبة اللى هيقولوا آه؛ لأن غالبا اللى هيقول لأ هيروح ليه؟ إحنا عارفين برضه ناسنا وبلدنا، إلا إذا كان واحد حاقد جدا ومتعصب جدا هيروح يقعد ساعتين عشان يقول لا، ودول طلعوا على ما أظن حوالى ٨٠٠، لكن فين الـ ١٥٠,٠٠٠ اللى ماراحوش؟ قطعا أعتبر إن نصهم بيقول لأ يعنى.

نيجى بعد كده لعملية التحالف والصراع الطبقى الموجود، هو الصراع الطبقى موجود وهيفضل موجود، وكان فيه صيغة من اتنين يااما صيغة الحزب ياإما صيغة التحالف. وأنا بعتقد حتى الآن إن صيغة التحالف هى أنسب صيغة بالنسبة لشعبنا وطباع شعبنا ونوعيته، وعملية الحزب بتدخلنا يمكن فى عملية لا يستحقها الناس ولا يستحقها الشعب؛ اللى هى العملية العنيفة. يعنى قيل عننا إن احنا كناس نمارس دكتاتورية ويمكن قيل عن حاجات كتير، ولكن بالمقارنة يمكن بما حدث فى البلاد الأخرى تجد إن اللى حصل هنا شئ منفرد؛ بالنسبة للصحافة الصحافة مفتوحة للنقد، برضه بالنسبة للمعتقلات فى وقت ما لغاية قضية الإخوان مكانش عندنا معتقلين أبدا ولا واحد.. الى آخر هذه الأمور، بالنسبة لقضية التعذيب بتاعة الشرقاوى يعنى فيه ناس طلعوا بعد كده وقالوا: إنهم عذبوا وإن وإن ولكن كله طلع كلام هجص.

فالحقيقة إحنا بلدنا هى بلد مفتوحة وطبيعتها مفتوحة وتحب تتكلم، وإذا مدتهاش الحقيقة هتعرف وناسنا بيطلعوا بيقولوا.. كل واحد بيقول.

القيادة فى رأيى مش ممكن نعمل لها صيغة لوجودها، ولكن القيادة هتيجى بالممارسة وإن الناس تعرف بعضها. ودا يمكن الحكمة فى إن المؤتمر هيكون مؤتمر دائم وهيجتمع مرة كل ٣ أشهر؛ لأن لما نجيب مؤتمر وتقعدوا ٤ أيام وتقول له انتخب قيادة هيبقى صعب.

ومن الطبيعى إحنا برضه مش هنسيب المؤتمر خالص، بحيث إنه هيشتغل أعدائنا فى داخل المؤتمر وإحنا مانشتغلش؛ يعنى إحنا عن طريق الناس اللى نعرفهم واللى احنا متصلين بيهم فى داخل هذا المؤتمر، هنحاول نعمل مجهود ونوجه الناس.

القيادة هى يجب أولا: أنها تكون قيادة مؤمنة قبل ما تكون قيادة من الطبقة نفسها.. قيادة مؤمنة بالعقيدة، مؤمنة بخلق المجتمع الاشتراكى اللى تذوب فيه الفوارق بين الطبقات، وإن احنا فى مرحلة تحول الى الاشتراكية وإن بنسير الى الاشتراكية.

يعنى مش ضرورى فى القيادة اللى هى القيادة العليا بيجى فلاح يعبر عن رأى الفلاحين أو بيجى عامل يعبر عن رأى العمال. الحقيقة إحنا فى عملية العامل والفلاح كان الغرض منها المساعدة على إذابة الفوارق بين الطبقات، ولكن بعد فترة لما هيبقوا دول مثقفين – العمال – هنضطر نشيل النص بتاع ٥٠٪، لكن هو النص بتاع ٥٠٪ ده محطوط الحقيقة فى مرحله الانتقال.

دى الأفكار القديمة اللى هى نتيجة حكم الإقطاع مع رأس المال لازالت موجودة لغاية النهارده، حتى إن العامل بيطلع إذا اتخرج من الجامعة بيبص بيبقى عايز دكتور، وإذا طلع دكتور بيبقى عايز يفتح عيادة وعايز يعمل له ٢٠,٠٠٠ جنيه – ٣٠,٠٠٠ جنيه.. الى آخره؛ يعنى بيغير على طول الناحية الطبقية بتاعته، وحتى فيه عدد من العمال نفسهم بيعتبروا كده برضه.

وإحنا دلوقتى بنجرب العملية الأساسية اللى هى من القاع الى القمة، وعلينا الحقيقة أصلا على الناس اللى هم أيضا بنعرفهم وموجودين، إنهم كلهم واحد يحاول مياخدوش مواقف سلبية عن طريق الانتخاب إنه يوصل الى المؤتمر.

بعد كده بتتوجد القيادة، وقد تخطئ القيادة وتوجه القيادة، وعندنا الحقيقة فرصة النهارده هى فرصة الربط بين الماضى والمستقبل اللى هى يمكن بتتمثل فى أنا شخصيا. بعد كده عايزين التنظيم السياسى، ودى مشكلة.. يعنى هى فرصة وهى مشكلة؛ لأن برضه كل واحد ليه مدى فى الوقت اللى بيقدر يشتغل وبعد كده مبيقدرش يشتغل عليه يبطل شغل.

الحقيقة مشكلتنا النهارده وإحنا لا زلنا فى الخمسينيات والأخ قناوى يعنى (ضحك) ربنا يديه الصحة.. إن احنا فى الفترة الجاية ٥ سنين الجاية، إن احنا نعمل الكلام اللى إنت بتقوله وإلا نبقى مانجحناش. يعنى إحنا دلوقتى نجحنا فى لم الجيش، ولكن لازم نعتبر إن الجيش فى الفترة الجاية ولفترة طويلة يعتبر عامل سياسى. بعد كده بنلم الاتحاد بنلم الاتحاد مع القوات المسلحة ونعمل القيادة بالنسبة للاتحاد الاشتراكى وبالنسبة للوحدة بين الاتحاد الاشتراكى والقوات المسلحة، وهى عملية مش سهلة العملية هتكون عملية صعبة جدا، لكن مالهاش فورمة إزاى هتطلع بالانتخابات؟!

غانم: أنا شخصيا مش فى ذهنى برضه غير بالممارسة زى ما سيادتك قلت.

عبد الناصر: زى إنتو برضه مثلا ما جيتم هنا ودخلتوا فى القيادة، دخلتوا نتيجة جهد ونتيجة عمل، ودا بان هنا ودا بان هنا ودا بان إنه الحقيقة مؤمن بمبادئ، وفى الأوقات العصيبة بتبان الناس الكويسة فهى الممارسة هتدينا ناس، وأنا رأيى إن فيها ناس مش محتاجين نستورد ناس أبدا.

حجازى: الحقيقة موضوع البيان والكلمات اللى سيادتك ألقيتها بعد البيان للتفسير، اللى هى أوجدت نوع من الحشد الضخم لغاية عملية الاستفتاء، فبعد إتمام عملية الاستفتاء المسألة تحتاج الى عملية متابعه جادة واستمرار الحشد الى أن تتم عملية الانتخاب. ولذلك أنا شخصيا بقترح يافندم بناءا على ما قيل حول بيان ٣٠ مارس والحقيقة الناس قاعدة تحلل خطب وبتستخرج منها معانى كثيرة؛ اتقال حوالين ٣٠ مارس كلام كتير وكثير منه اتوضح وأفتكر إن كل الناس راحت وهى مؤمنة بأن كل الغموض أو التشكك اللى كان موجود أو عدم الوضوح إبتدى يبان.

أنا بأحول العملية الى ضرورة وضع خطة عمل أيضا فى خلال الشهرين الجايين أو ٣ لمتابعة تنفيذ مقومات البيان نفسه بنوع من التفصيل. طبعا فيه مسائل فردية، ممكن كل واحد مسئول فى موقعه بيتحرك، إنما أنا شخصيا بعتقد إن بيان ٣٠ مارس والخطب وما أثارته من موضوعات بتحتاج الى خطة وبرنامج عمل واضح بيبقى فيه نوع من الالتزام أيضا لتنفيذه.

الحشد اللى حصل قبل كده من السادة الوزراء فى اللقاءات ومن القيادات اللى اشتغلت خلال هذه الفتره بيحتاج فى الفترة القادمة الى حشد أكثر؛ خصوصا إن احنا يمكن الاستفتاء بمقوماته صحيح فى الأول أثارت بعض التساؤلات، النهارده يمكن الحركة هتبان أكثر لأن القيادات المطلوبة إنها تصل الى المؤتمر؛ ودا الخوف إن تبرز عناصر مهياش على مستوى المسئولية.

وبرضه متاح إن فيه ناس هتقدر توصل بوسيلة أو بأخرى رغم كل الضمانات اللى هتوضع أو كل الحشد اللى هيوضع، وبالتالى أنا بقترح أولا: إن البيان نفسه وكل النقط اللى فيه والكلمات اللى سيادتك ألقتها زائد ما جمع من بيانات، تكون محل نظر ويوضع لها برنامج فى كافة المجالات ويلتزم به سياسيا وتنفيذيا؛ لأن الحقيقة الشعب منتظر عملية متابعه للكلام اللى اتقال.

النقطة التانية يافندم يعنى يمكن..

عبد الناصر: لما نخلص من النقطة الأولى دى، أنا معاك فى اللى بتقوله الحقيقة ١٠٠٪، وبعدين مش عايز ترموا على أنا العملية لأن الواحد طبعا بيبقى قاعد ليل ونهار. فأنا عايز إنت والدكتور مراد تمسكوا بيان ٣٠ مارس والخطب والكلام ده وتعملوا لنا جميعا خطة عمل وتقدموها يوم ما تجهزوا يعنى فى خلال أقل من أسبوعين، معقول.. موافق يا دكتور مراد؟ وإنتو أديكم متصلين بالناس ومتصلين بالبلد وعارفين النبض اللى فيها، وبتقدموا لنا خطة عمل وفقا لما جاء فى كلام الدكتور حجازى.

حجازى: النقطة التانية يافندم: يعنى الخاصة بالدخول فى مرحلة الانتخابات للاتحاد الاشتراكى، يعنى إذا كان الهيكل الخاص بالوحدات الجماهرية حسب قانون الاتحاد الاشتراكى قائم، وعملية المستويات الخاصة بالانتخابات هتبقى طبقا لقانون الاتحاد الاشتراكى.

الحقيقة أنا بأثير يمكن تساؤل رئيسى واحد.. وهو مسألة الترشيح للانتخابات والمواصفات الخاصة بالبنى آدمين اللى هيتقدموا بترشيح أنفسهم للانتخابات، هل المسألة تترك يعنى حرة مطلقة؟ أم إن المفروض المرحلة اللى جايه مرحلة قد تحتاج الى عناصر لازم تبقى مارست العمل فى أى موقع من مواقع العمل الشعبى أو العمل السياسى؟ لأن احنا شوفنا فى التجربة اللى فاتت يمكن المناقشات اللى دارت هنا قبل كده، إن مسألة العشرين، وبعدين قلنا: مافيش مانع تبقى عشرة، وبعدين مافيش مانع إن الشخص ينتخب واحد أو اتنين كيفما يشاء؛ يمكن دى خطوه جريئة نحو الانتقاء أو اختيار العناصر القادرة.

أنا شايف يافندم فى المرحلة دى فى بلد يعنى فيها الفوارق الثقافية ضخمة مافيش شك، وبعدين الممارسة الحقيقية والجادة فى العمل الشعبى والعمل السياسى مبتطلعش يعنى بين يوم وليلة، فالعصبيات فى الريف يمكن ابتدت تتحرك، مش هقول: إنهم مضادين للثورة ولكن هى مراكز ثقل موجودة، فهل هتترك المسألة كما كانت المرة اللى فاتت بالأعداد وبدون حصر لمواصفات معينة فى الناس القادرين لقيادة العمل السياسى؟

أنا شخصيا يعنى شايف إن المرحلة اللى جاية عايزة فعلا عناصر تكون ثبت لدى القيادة السياسية فى البلد نوع اشترك فى عمل، أنا بقول: فى مجلس محلى فى عمل شعبى فى تنظيم سياسى مايتسابش أى واحد يتحط اسمه، وبعدين الخطة لسه ضخمة وبعدين دى بتؤثر على عملية انتقاء العناصر القادرة على العمل. ويمكن تجارب الماضى أثبتت إن عملية توسيع القاعدة بالضخامة اللى كانت موجودة فيها بالنسبة للنيابة، أدت الى وجود عناصر ليست على المستوى.

النقطة التانية: برضه فى عملية الانتخاب: برضه مسألة نقل الأعضاء لمراكزهم عشان الانتخاب. كان أثير بمناسبة السادة الوزراء وترشيحهم فى مناطق، إن إذا كان هيسمح لبعض العناصر إنهم يغيروا الأماكن بتاعتهم فى الوحدات الجماهرية فبرضه بالنسبة لأعضاء الاتحاد الاشتراكى فى المكاتب التنفيذية أو فى الأمانة، وإذا كان هذا الحق هيعطى لهذه العناصر يبقى يعطى للشعب بصفة عامة.. أى واحد عايز يغير، فأنا بقول: عايزة برنامج زمنى إذا كان هيتاح هذه الفرصة؛ بحيث من دلوقتى يوضح للجماهير الخطوات والمرونة اللى هتكفل عشان الدخول فى المعركة الانتخابية.

هما نقطتين بس أردت الاستفسار الحقيقة.

عبد الناصر: بالنسبة للنقطة الأولى هل حد ليه تعليق؟

سليمان: والله يعنى النقطة الأولى: أصل إحنا كنا مرينا فى العملية دى قبل كده، وبعدين لو بنحط المواصفات دى مجاش أولا: فى بيان ٣٠ مارس إنها اتحطت شروط واضحة، والكلام ده لو ممكن اللجنة تحط الشئ الذى يحقق العملية، إنما اللجنة..

عبد الناصر: لجنة إيه؟

سليمان: اللى هى برئاسة سيادتك لجنة الانتخاب.

عبد الناصر: هى لجنة للإشراف على الانتخاب بس.

سليمان: بقول: إن البيان مذكرش إن اتحط مواصفات خاصة لجميع الداخلين للانتخاب.. يعنى النقطة دى مهياش الجوهرية فى الموضوع، النقطة الجوهرية لما نحط المواصفات مين هيختارها؟ يعنى هنا لو فرض إن احنا حطينا مواصفات فى العضو اللى عايز يرشح للانتخاب يبقى هنا بنقول فلان، بيبقى مين يقعد يختار هؤلاء الناس؟ ابتدت العملية تبقى فيها جزء من الاختيار، وسيادتك إنت وضحت إن العملية مش هيخش فيها اختيار على الإطلاق. وأنا بعتقد إن النقطة دى هتبقى نقطة ضعيفة فى العملية، مهمتنا إحنا بقى فى الخطة اللى هم إخواننا هيحطوها.. مهمتنا إن احنا بننزل لكل القواعد وبنبصر الناس عن حقوقها، وإنها لازم تختار قيادات بقدر الإمكان وإن مافيش عصبيات.

وإذا كنا نزلنا فى مؤتمرات على مستوى المدن، مهمتنا بنبتدى ننزل على مستوى القرية من هنا ورايح ونقعد مع الناس فى القرى، ونشرح للناس كيفية عملية الانتخاب وحقهم المطلق فى هذه العملية.

إنما أنا شخصيا بعتقد ولو إن المواصفات طبعا كلام يعنى كويس، إنما بعتقد إن منقدرش نعمل مواصفات فى المرحلة الجاية.

المهندس: فيه دلوقتى ٤ نقط الحقيقة مهمة، فيها نقط عاجلة.. الموضوع بتاع الانتخاب وتنظيمه وتنسيقه واختيار الإعداد والتنظيم للانتخاب؛ دا كله مُوَّكل للسادة الدكاترة حلمى مراد والدكتور حجازى عشان يقولوا لنا ونسرع فى إن احنا نرتبه.

لكن الحاجات التانية العاجلة: مثلا المحافظين، الناس دلوقتى بتنظر فى اختيار محافظين جدد أو إذا كان فيه تغيير فى محافظين ومجالس المدن قبل ما نتكلم فى انتخاب أو ندخل فى انتخابات. الحاجة التانية: التغيير والتطوير اللى عايزين نعمله فى القطاع العام، برضه ده شىء مستعجل وممكن الناس منتظره كلها إن احنا نشوف إيه اللى هيتعمل فى التغييرات دى والتطورات دى.

ثانيا: الوزارات، إذا كان فيه تنظيم لها فيه تطهير قليل أو كثير فيه إيه اللى عايزين نعمله من تغييرات مطلوبة فى الوزارات أيضا.

فقدامنا المحافظين ومجالس المدن وقدامنا القطاع العام مهم جدا، والمؤسسات دلوقتى والشركات تقريبا فى حالة غموض لمثل هذه التغييرات؛ فأنا بفتكر برضه إن احنا نسرع شوية والإسراع فى الحاجات دى يكون أهم جدا مع السير فى الانتخابات وتنظيمها.

عبد الناصر: ما إحنا كنا هنتكلم فى الموضوع ده.

الشافعى: الحقيقة الكلام اللى أثاره الأخ غانم بالنسبة لعملية التحالف، هى بتثير المراحل اللى سارت فيها يعنى التنظيمات السياسية من أول الثورة. والحقيقة يعنى هى سارت فى اتجاه يعنى أقرب ما يكون الى خط دفاعى أكثر ما هو عمل إيجابى متحرك بشكل يعنى له فاعلية فى مجال الحركة؛ يعنى هو يمكن منع أى قوات مضادة تستطيع فى الظروف العادية إنها تتحرك أو تقوم بعمل معين.

لكن لاحظنا إنه فى الأوقات الصعبة بيكون فيه نوع من القصور فى الحركة، ويمكن دا بيخلى الواحد بياخد النقطة اللى ابتداها الأخ غانم فى تصوير التحالف ومكوناته، هل بتبقى مكونات لها شخصيتها؟ يعنى زى ما فهمت أنا لها شخصيتها المتميزة فى داخل هذا التحالف، زى الواحد ما بيسمع برضه فى بعض التنظيمات فيه تنظيم الفلاحين قائم بذاته أو تنظيم العمال أو.. أو.. الى آخره؛ بحيث تكون هذه التكوينات تجانسها الموضوعى بيخلى فعلا فيه قابلية للتفاهم أكتر وللحركة أكتر.

ويمكن الرد على هذا يمكن بينه سيادة الرئيس فى اجتماعات سابقة، إن مكانش من رأيه إن هذه التكوينات تظهر كجسم قائم بذاته؛ لأن هتستمر بهذا الوضع كجسم مستمر يحافظ على ذاتيته وشخصيته فى داخل هذا التحالف، وطبعا تعويم العملية برضه من الناحية الموضوعية يمكن بتخلى الالتقاء أو التقارب ما بين الفئة وبعضيها من ناحية النوعية فى مجال العمل مفقودة، ويمكن دى اللى بتخلى التماسك فى هذا المجال الكبير تماسك فيه شئ من الصعوبة الحقيقية.

النقطة اللى أثارها الدكتور حجازى فيما يختص بالانتخابات، يعنى الانتخاب إذا كان هيحصل فيه أى نوع من التدخل أو أى نوع من فرض نوع من التوجيه، بتهيألى هيبقى فيه من الناحية النظرية يمكن يكون سليم لكن ومن الناحية التطبيقية هيبقى المردود بتاعه من أصعب ما يمكن، ويمكن أسوأ من لو تركنا العملية تسير فى خط سيرها الطبيعى. ولازم إحنا نجنى حصيلة ما زرعناه فى المدد السابقة لأن ده الجهد اللى قدرنا نعمله، ولازم نحترم الواقع الموجود عشان تكون هذه القيادات معبرة عن الواقع القائم الموجود.

الفرق فى هذا يعنى لن يكون كبير إلا فى المناطق المنعزلة اللى مأمكنش يحصل فيها جهد جدى، وبهذا يمكن لو إحنا تركنا المعركة تبين العناصر اللى الناس تثق فيها يمكن هيكون قليل جدا؛ لأن العصبيات كانت بتعتمد على ما تنفقه فى الواقع، النهارده ما تنفقه لن يكون بالقدر الكافى إلا إذا ظهرت ظواهر غير طبيعية وإنفاق غير طبيعى.. يعنى فى اعتقادى إن هنا يجب التدخل بشكل أو بآخر.

شقير: الحقيقة كان فيه نقطة خاصة بدراسة الفترة اللى انقضت من بيان ٣٠ مارس حتى الآن، وأنا بعتبر إن دى تعتبر فترة نجاح كبير جدا فى العمل السياسى؛ لذلك لكى نستفيد دروس معينة منها واضح طبعا النتيجة الضخمة اللى وصل لها البيان.

عبد الناصر: لاحظ إن أنا اتكلمت ٤ مرات فى ١٥ يوم! (ضحك)

شقير: كان لها تأثير ضخم، إنما عايزين ناخد الأسلوب نفسه يافندم مع النقطة اللى سيادتك قلتها، مش هيبقى كل شئ ملقى على كتف سيادتك فى الآخر. الواقع لو خدنا الأسلوب، الأسلوب قام على إيه؟ البيان نفسه له تأثير كبير جدا فى الناس، لكن واضح إن يمكن من تانى يوم البيان قلت: حاول خصومنا إنهم يشككوا ويفتحوا جبهات عديدة للنقاش مع الناس. الأسلوب اللى احنا اتبعناه بيتميز بالخاصيتين، وفى اعتقادى برضه ندرس إزاى نستفيد منهم من هنا لحد المعركة إن شاء الله متخلص وبعد كده. الخاصية الأولى: إننا كنا بنتصدى أول بأول للأعداء فى الآراء اللى بيثيروها الأعداء الداخليين، فى الآراء اللى يثيروها مابنسيبش فكره تفضل تزن وتوش فى ذهن الناس لحد لما تصبح منتشرة؛ فكنا بننزل سواء النزول دا كان بخطابات سيادتك ودى أحدثت ليها أثر كبير جدا، أو تفسيراتنا وتعليقاتنا.

هى طول الفترة القادمة هنواجه من هذا أنواع كثيرة، عدونا الداخلى هيحاول يشكك فى حاجات كتير يمكن مش الآن – زى ما قلت سيادتك – فى خلال السنة، يبقى لازم المواجهة.

النقطة التانية: المواجهة دى مش بطريق عام، إنما بطريق الاتصال بمجموعات من الناس؛ يعنى ميكفيش إن بينزل حديث فى التلفزيون أو مقالة فى الجورنال، إنما الاتصال بالبشر فى مواقع العمل بتاعهم، وبالذات بالفئات الشعبية اللى هى فى تنازع على أنها تشد الى الجانب المعادى أو تفضل ويانا.

فلو الحقيقة النقطتين دول حاولنا نجد إزاى نستفيد منهم ونطبقهم فى الفترة القادمة بأسلوب منظم، يبقى بنستفيد من الدرس اللى احنا أخدناه فى المرحلة الماضية.

نقطة الانتخابات اللى أثارها الدكتور عبد العزيز، الواقع أنا ضد إننا نستبعد حد إلا اللى بيعتبروا أعداء للثورة بمعنى معزولين أو فرضت حراسات عليهم؛ يعنى اللى موقفهم سيادتك حددته فى الخطب الأربعة اللى هم الشعب وأعداء الثورة الاشتراكية. لكن أنا مع الدكتور عبد العزيز إن هناك خشية ضخمة خصوصا فى الريف، الريف مازال لاشك فيه علاقات بتجعل لبعض المراكز الإقطاعية القديمة تأثير ربما أخف من زمان لكن موجود. العلاج هنا فى اعتقادى هو فى طرح أسلوب الانتخاب إزاى هنجعل الأسلوب الانتخابى يهيئ لنا الوسيلة اللى بمقتضاها نقدر نتغلب على هذه الاحتمالات.

دا بيثير على طول فكرة، هل الانتخابات لما نيجى نعملها هنجعل الانتخابات تصب مباشرة فى المؤتمر من خلال دى، ولا نجعل فيه تسلسل فى درجة أو اتنين فى الوسط؟ أيا كانت الصورة أنا مافيش فى ذهنى صورة معينة بحيث إن الدرجة أو الدرجتين دول يبقوا مصفى؛ نستطيع من خلالها وبعمل سياسى مركز ومخطط إن احنا نحوش

الشخصيات اللى هى يمكن ذات تأثير وحش واللى بنخشى إنها تصل الى المؤتمر وتعمل لنا مشاكل فيه.

فى المدينة أو فى المدن الكبرى، فى اعتقادى المشكلة دى هنواجهها لكن احتمالات تغلبنا عيها أسهل أو أقل صعوبة من احتمالات تغلبنا على المشكلة دى بالنسبة للريف.

ودا بيطرح على طول يافندم أسلوب انتخابى إزاى هنعمل؟ هل دا بيبقى درجات؟ هل بنمشى فيه دا بيصب فى المؤتمر ولا نعمل لجنه واللجنة ترجع تصب.. الى آخره؟ دى المشكلة اللى فى اعتقادى لو حليناها بنبقى بنجاوب على السؤال بتاع الدكتور عبد العزيز من غير ما نستبعد ناس.

عبد الناصر: إنت رأيك أيه؟

شقير: أنا فى رأيى يافندم الريف والمدن أسلوب واحد لازم يتبع، وهو إن اللجنة متصبش مباشرة فى المؤتمر، لابد اللجنة يتعمل منها مصفى تبقى مصفى خطوة أولى بندى للناس حق ينتخب زى ما هو عايز من تحت. وبعد ذلك هناخد النتيجة دى نفسها، وبرضه لازم نشتغل يعنى نشتغل بعمل سياسى منظم؛ إن من اللجنة دى نكتل قوى أو نوجه قوى بحيث ماينفدلناش من العناصر اللى ممكن تعمل لنا متاعب جوه المؤتمر إلا أقل عدد ممكن جدا، فالريف زى المدينة فى اعتقادى ميصحش نفرق بينهم لكن لازم مجهود كبير.

أنا إن كان لى أقترح حاجة يافندم.. إن الريف يمكن من غير ما نعلن هذا، يبقى كل مجموعه مننا مسئولة عن منطقة بمعنى بننزل للناس من غير ما نقول إحنا مسئولين لكن من غير ما يعلن هذا، لكن ننزل وبنشتغل جوه كل منطقه بحيث إن نجيب لسيادتك صورة واضحة قوية عن الاحتمالات اللى موجودة جوه المنطقة إيه، وبنبحث إزاى نواجه هذه الاحتمالات وبنكتل نفسنا للعملية. وأنا أعتقد دى مهياش مشكلة صعبة.. ممكنة جدا وممكن نتغلب عليها لو أحسنا التنظيم فى العملية دى.

عبد الناصر: هو طبعا النافع فى الفترة اللى فاتت، إن احنا تصدينا بالعمل السياسى للعمل المضاد متصديناش الحقيقة بالقوة ولا بالتعالى ولا بإن احنا بنبص فوق – هى دى العملية الأساسية الحقيقة – والوزراء كانوا بيروحوا يقعدوا مع الناس حتى يمكن بيسمعوا أسئلة بايخة وكلام بايخ، ولكن كانت ناس نتيجة التصدى والعمل السياسى، بتحس إن فيه اعتناء بيها وفيه اعتبار لها. طبعا فى المجتمعات كلها فيه الناس الساذجة اللى يقف

يسأل، يعنى يمكن أكثركم يمكن قابلوا فى اجتماعاتكم ناس بهذ الشكل. وأنا بعتبر ده فى العمل السياسى مش عيب أبدا دا شئ مسلم بيه، وزى ما قلت لكم: إحنا فى العملية دى معتقلناش حد أبدا إعتقلنا ٣ بس، ويمكن حتى شعراوى النهارده كان عايز يفرج عنهم، ولكن أنا رأيى قلت له: نستنى شوية العملية مشيت فى البلد.

لكن برضه نتيجة الاستفتاء، الحقيقة عملية صعبة جدا نتيجة الاستفتاء؛ معناه إن احنا عايزين ثورة جديدة.. نتيجة بيان ٣٠ مارس معناه إن احنا عايزين ثورة جديدة، تتوفر فيها حاجات كثيره يمكن أنا قلتها من قبل الناس؛ النقاوة الثورية، مافيش حق موروث، مافيش كذا. مافيش كذا ويجى الدكتور حلمى مراد يقول لى: ليه جمال نظيم؟ وهو سايب الدنيا كلها الـ ٣٠ مليون ومخه بس فى جمال نظيم وأحمد أنور! فعلا جمال نظيم قعد فى الفتوة وبوظها! طب ليه ماتقفلش؟!

الحقيقة هى دى المواضيع، معاك أنا فى هذا لكن بالنسبة لى أنا طبعا فيه نواحى أخرى. يعنى هو ابتعد عن الفتوة، وأنا يمكن قبل ما يكلمنى أنا كلمت فوزى وقلت له: غير جمال نظيم وحط واحد تانى يمسك كذا. بعدين وخصوصا إن هو قام يوم ٢٣ يوليو واللى قاموا يوم ٢٣ يوليو دول ٩٠ ضابط، مش ممكن تبقى ضابط الدنيا بيهم؛ يعنى جزء منهم فى السجن وجزء منهم راح محكمة الثورة وأكترهم النهارده يعنى اللى فاضلين قله؛ فالواحد الحقيقة بيعز عليه إن أى واحد منهم بيحصل له حاجة طالما مارتكبش خطأ.

لكن الثورة الجديدة صعوبتها فى إيه؟ البلد مش عايزة تحس إن فيه حقوق موروثة لناس؛ إن لو واحد غلط فى حاجة طيب مشى، واحد تانى غلط فى حاجة بيتبص له بنظرة تانية ويطلع سفير مثلا، وواحد اتحاكم ويطلع يمسك شركة! دا الكلام اللى كان بيتقال فهى عايزة قيم جديدة وعايزة حاجات تانية.

العملية التانية: الحقيقة فى الثورة الجديدة اللى عجزنا عن حلها فى السنوات اللى فاتت، هى عملية التطبيق الاشتراكى إحنا لخبطنا لخبطة فى التطبيق الاشتراكى.

يعنى بنمسك مثلا أنا كان عندى رأى إن السينما بتبقى قطاع عام وقطاع خاص، وأنا بعتبر نفسى يسارى وأكتر واحد يسارى فى هذا المجلس. بيجى عملنا كان إيه؟ استوديو مصر قطاع عام، فيه بقى استديو نحاس واستديو إيه واستديو إيه دا قطاع خاص. العملية إن احنا باستديو مصر بنقوى القطاع العام والقطاع الخاص بنسيبه. تطلع بعد كده عند الوزير المسئول فكره إن هو عايز يسيطر على كل سوق السينما، وراح اشترى استديو نحاس واستديو جلال واستديو مش فاهم إيه واستديو إيه واشترى الاستوديوهات دى كلها، ونتج عن هذا إيه؟ لو كان ده قطاع الخاص القطاع الخاص هيشغله، لكن أول

ما بقى قطاع عام وخدوا وقبضوا الفلوس يسيبوا البلد ويروحوا على لبنان عملوا شركات جديدة هناك؛ والنتيجة إن احنا النهارده بندفع مرتبات هؤلاء الناس نبص نلاقى صناعة السينما عندنا مش كويسة.

أيضا موضوع الكتاب حصل فيه نفس الشئ، كنا عايزين الكتاب كان فيه مطبعة مصر وعدة مطابع بتكسب ماديا إتوحدت كلها فى مكتبة واحدة بتخسر ماديا، خسرانة كام؟ ٢ مليون! ولا يمكن يعنى أنا النهارده لو أخير أنا بصفيها.. بقفلها؛ لأن لا حل لها إلا إنها تتقفل واستوديوهات السينما ببيعها فى المزاد وخلى استوديو للدولة، وأبيعه فى المزاد وعلى التقسيط وإلا هيفضل ثقل معلق فى رقبة وزير الثقافة أو ييجى يقول لنا ادفعوا فلوس، وأنا أقول له: لا.. مش هادفع، ليه؟ لأن ليه لما كان رأس مال خاص كان بيكسب، وليه لما بقى رأس مال عام بيخسر؟! معناه إن احنا عملنا حاجة غلط!

كذلك بالنسبة للجمعيات التعاونية الإنتاجية، كذلك بالنسبة للمقاولات رفعوا السعر ١٠٠٪، كذلك بالنسبة لحاجات كتيرة جدا حتى بالنسبة للتسويق التعاونى.

يعنى أنا جاتلى جوابات عن التسويق التعاونى، كلمت عبد المحسن أياميها واتكلمت عنها هنا فى مجلس الوزراء. إذا مكانتش الاشتراكية هى فايدة المواطن إنه هيكسب أكتر بيقبل الاشتراكية ليه؟! لكن إنت بتروح تديله اشتراكية وفى الآخر ميدخلش فى جيبه ولا مليم! بتاخد فلوسه والمحصلين والصيارفة ودا بياخد فلوس! لذلك أنا بقول: ليه مانتعاملش بالطريقة الرأسمالية؟ وأنا جيت هنا قلت: زمان كان الواحد ياخد من بنك التسليف السلفيات، وبعدين يابيسدد ياالبنك يحجز على محصوله، النهارده بنتعامل بطريقه تانية.

أنا لازلت واتكلمت مع السيد مرعى، واتكلمت هنا فى جلسة نتعامل بالطريقة الصح، لأنك أنت بتديله البطاقة يروح يودى المحصول يقولوا له عليك ٥ جنيه يسب الدين ويكفر بالنسبة للتسويق! كلها عملية التطبيق الاشتراكى الحقيقة إذا معملناش فيها ثورة، وأنا تعمدت أقول فى المنصورة، عشان أورطكم وأربطكم فى العملية دى؛ لأن برضه اتكلمنا فيها قبل كده وماتعملتش!

حتى التليفونات، يعنى أنا برضه بسمع من الناس حكاية الأقساط الشهرية دى إيه معرفش؟! أنا مبدفعش أقساط تليفونات، لكن هل الأقساط الشهرية دى فى صالح الناس ولاّ ضد الناس؟ إذا مدفعتش للتليفون كل شهر هتتقطع عنه الحرارة! معرفش يعنى هل دا فعلا النظام اللى بيريح الناس ولاّ إيه؟ ولاّ كان زمان الواحد بتقطع عنه الحرارة مرة فى السنة دلوقتى بقينا نقطع عنه الحرارة ٤ مرات فى السنة! دا اللى أنا فاكره فى العملية

يعنى العملية ضربناها ×٤.. دا أنا سمعته من بعض الناس وبعدين يقولوا إيه الإعلان فى التليفزيون: روح مكتب كذا وإسأل بالنسبة للفواتير وكذا.

وبعدين القطاع الخاص، كان بيبعت واحد بعجلة (ببسكلته) يلف على أساس اللى عايز كذا واللى عايز كذا، دلوقتى بقول له: إتقدم واعمل إعلانات عندى كميه قليلة وإتقدم على استمارة كذا وكذا وكذا! هى دى المواضيع الحقيقة اللى احنا كفرنا بيها الناس فى عملية الاشتراكية! إزاى نغير هذا الأسلوب؟ دا الموضوع الحقيقة.

وبعدين هل إحنا عجّزنا ولاّ نقدر نغير؟! إذا مغيرناش هذا الأسلوب فى كل حاجة، وفعلا مشينا إدارة رأسمالية صريحة وكل اللى بيخسر نصفيه وأنا معنديش مانع الشركة اللى بتخسر متكونش الصناعة ثقيلة، بنصفيها ونعلن إفلاسها وعمالها وموظفينها يمشوا بره ونبتدى بدار كسب العمل لأن مافيش فايدة.

وبعدين النقطة التانية: اعتداء المؤسسات العامة على بعضها البعض، بعدين محدش بيدفع لحد ومحدش بيرد على حد، بيكتب لحد جواب بيكتب للدولة كلها جواب إن حد رد عليك! يبقى محدش بيرد على حد ومحدش بيعمل حاجة وكل واحد قاعد ساكت؛ إزاى نحرك الحقيقة السُبات العميق ده؟! وهى دى الثورة.

بكر: هو ده اللى كان مقصود يافندم من تطوير القطاع العام؛ لأن فيه حاجات بتحصل فى القطاع العام نفسه سيئة جدا؛ مثلا إحنا كنا عاملين مناقصة للصرف المغطى فكان القطاع العام مقدم ٣٠ قرش المتر الطولى والقطاع الخاص مقدم بـ ١٧ قرش، فأنا جبت مدير الشركة وقلت له: خدهم حتى بعشرين وواحد وعشرين ورفض. لما بحثت الحسابات بتاعته، لقيت إن هو محمل جميع عماله اللى عنده على عملية صغيره واحدة وبيعمل حاجة أساسية غير اقتصادية بالمرة! فيعنى لما يبقى القطاع العام بيعمل هذا العمل! كان لازم يعمل نفسه وحدة إنتاجية مضبوطة ورأسمالية، وياخد حسابه تمام على المكسب والخسارة، لكن ميمكنش يحمل شغلة صغيرة على كل العمال الموجودين إلا إذا خد شغلتين أو٣، وكنت مستعد إنى أديله عمليتين أو تلاتة عشان يقدر يقوم بعماله كلهم ويشغلهم.

الواقع فيه تطوير واجب نعمله فى هذا الموضوع.

عبد الناصر: يعنى إحنا عملنا تعقيدات مكتبية كبيرة جدا، فيه عمارات فى مصر الجديدة فاضية أظن بتاعت شركة مصر الجديدة، وأنا سألت ليه العمارات دى فاضية؟ والناس بتشتكى بيقولوا لازم اللى عايز يشتريها يدفع عملة صعبة، هجيب عمله صعبة منين؟! وباين اللى ساكن

شقتين بس فى العمارة! فيه قرار اتاخد بهذا الشكل، مش معقول الكلام ده يعنى نبنى عمارات ونسيبها فاضية علشان ناس هتجيب عملة صعبة؟! طب هيجيبوا عملة صعبة منين، اللى برا يعنى؟!

الحقيقة الكلام ده لازم نعيد النظر فيه ما دام عندى شقق ولو نعرضها للبيع، يعنى مثلا الجنيه المصرى مابقالوش قيمة هيجيبوا عملة صعبة؟! هايروحوا السوق السودا يشتروا عملة صعبة؟! وفيه عمارات أظن اللى ساكنين فى مصر الجديدة يشوفوا العمارات دى اللى جنب سينما روكسى وفيه فى مدينة نصر فاضية.. مش معقول! الحقيقة لازم نعمل لها قواعد ونحل مشاكل الناس.

مراد: أنا هبدأ من أول ما القرار أخدته سيادتك، قطعا كانت لازمة وإنها تبقى متتالية وفى مدة قصيرة، طبعا مش محتاجين لسيادتك فى هذا الجهد فى الفترة الحالية بهذه الصورة لأن فى الفترة القادمة..

عبد الناصر: خصوصا السوريين جايين بكره يعنى! (ضحك)

مراد: نحن محتاجون لهذا الدور لكى يزيل الشك اللى كان فى النفوس ونستعيد ثقة الناس لأن الواقع الثقة كانت مفقودة، والحمد لله نجحنا فى إزالة هذا الشك واستعادة الثقة فى النفس. ودا يعتبر نجاح كبير جدا، ويمكن خطب سيادتك بصراحة برضه كان لها تأثير نفسى مختلف من خطبة لأخرى؛ يعنى فى خطبة المنصورة كانت أثارت ذعر فى الناس!

عبد الناصر: ذعر؟!

مراد: أيوه.. لأنها كان فيها تحذيرات كثيرة، الثورة المضادة الثورة المضادة الثورة المضادة، وإحنا احترنا نفسيا لأن الناس فهمت إن الدولة لازالت قوية ممكن إنها تضر وتنفع وممكن إنها تؤذى فكانت لازمة، إنما كان لازم عمل بسرعة لما تيجى كلمة مهدئة للنفوس. وبعتبر إن سيادتك وصلت للقمة للنفوس كلها فى كفر الدوار، يعنى أنا لمستها فى جميع الناس حتى اللى كانوا معارضين بشدة والمنتقدين كانت نفوسهم مرتاحة ١٠٠٪ عقب خطاب كفر الدوار؛ لأن سيادتك كان حتى فيه معانى متكررة على لسان الناس.. إن السلطة اللى متستجيبش لرغبات الناس تبقى سلطة غير شرعية والسلطة اللى بتستجيب لرغبات الناس

هى السلطة الشرعية؛ فدا شعروا إن فيه تجاوب، وزى سيادتك ما قلت دلوقتى: إن مافيش تعالى وإن الحكومة مع الشعب ومافيش أى تعالى.

والكلمة اللى ألقيتها سيادتك دلوقتى، إن الكلمة الخاصة بالقطاع الخاص أيضا أراحت الكثير من النفوس اللى فى كفر الدوار أيضا. ويمكن الموضوع اللى أثارته سيادتك خاص بالمطابع، أنا كنت بتكلم فيه وإحنا راجعين من كفر الدوار مع الدكتور حجازى؛ لأن أنا عندى فى وزارة التربية والتعليم شكاوى كثيرة جدا من المطابع الخاصة بالقطاع الخاص، ودى مطابع صغيره وفى كل مطبعه ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ عامل صدر قرار بإن وزارة التربية والتعليم – وفيها عدد كبير جدا من الكتب اللى بتطبع كل سنة – لا تعطى إلا للقطاع العام، فكانت هذه المطابع كلهم مقدمين فى الوقت نفسه إحنا إدينا القطاع العام.

إنما أنا شايف برضه الأخ الدكتور عبد العظيم أنيس وبرضه الأستاذ سيد أبو النجا عن دار المعارف، إنهم رغم إن احنا إديناهم كتب كثيرة إنهم شاعرين برضه بإنهم تعبانين لدار الكاتب العربى؛ ويمكن السبب إنه برضه عنده عمالة زائدة كثيرة جدا مهياش من ناحية العمال والفنيين كعمال مطابع، لكن فى الوظائف الإدارية والوظائف المكتبية كبيرة ومش قادر يتخلص منهم؛ لأنه عبء مفروض عليه. ودا بيضخم تكاليف المطبعة ويمكن بعضهم بيدفع مرتباته – زى ما بيقول لى – ومنتدب فى حتت بره حتى جوه المطبعة، وبعضهم قاعد فى بيته لأنه مالوش شغله وبياخد ماهيته!

فالعملية عايزة إعادة نظر، يعنى زى ما سيادتك قلت: إن المؤسسة اللى مبتكسبش نقفلها بس لازم نديله فرصة إنه يصلح الأوضاع ونعاونه على هذا. يعنى النهارده مثلا زى ما بيقولوا بعد أن درسوا الموضوع: لو نخلص من العدد الكبير من الأشخاص اللى مهماش فنيين يعنى يمكن يقدر يمشى العملية ويحقق نتائج.

فالمطابع النهارده كنت عايز أستأذن، إذا كانت المطابع خاصة إحنا عندنا بعض الكتب تطبع بكميات ضخمة جدا فى القطاع العام، إنما فيه بعض الكتب بسيطة بتطبع بكميات قليلة؛ فلو ادينا كتاب لكل مطبعه من الصغيرين دول يمكن المطابع دى بدل ما العمال هيتفرجوا وتبقى المشكلة، يمكن نقدر نريح المطابع الصغيرة دى؛ ودا مش هيأثر فى القطاع العام لأن إحنا إدينا له دلوقتى يعنى كل الكتب ومئات الألوف.. كنت برضه عايز أقول هذا.

عبد الناصر: يطلع كام ٪.

مراد: نسبته حوالى ٢٪.

عبد الناصر: ٢٪؟

سليمان: أعتقد المطابع اللى موجودة فى المطابع الحكومية والمطابع اللى موجودة والصحافة دلوقتى ١٠ أضعاف؛ لأن كل الدنيا أتوسعت.

عبد الناصر: بس الصحافة ماتعتبروش بتشتغل الـ ٢٤ ساعة، بيشتغل ساعتين.

سليمان: الحقيقة إن كل المطابع العاملة اللى عندنا بدون استثناء بتخسر، بالرغم من إننا وافقنا على الطبع بتاع وزارة التربية والتعليم والطابع الحكومى كله للقطاع العام، إنما دى مشكلة لأننا اتوسعنا فى عمليات..

عبد الناصر: لكن نستطيع ندى فى حدود ٣٪، ندى للقطاع الخاص مش ٢٪. وأنا رأيى فى القطاع الخاص إنه بيمثل جزء كبير من التكوين الاقتصادى فى البلد، ولا يمكن إن احنا نتجاهله. وأنا فعلا أنا فى يوم ما جالى قرار من الدكتور عزيز عشان تأميم شبرا الخيمة وأنا كنت طالب، أما شوفت القرار رفضت إن أنا أوقع القرار؛ دا كان سنة ٦٤ يمكن أو ٦٣، ليه؟ ٢٠ عامل – ١٥عامل قلت ده فى التطبيق على طول هنضيع ومش هنقدر نعمل العملية دى.

مراد: فيما يختص بتعديل التشكيل فى محكمة أمن الدولة، أحب إن أنا أقول إن كان ليه صدى طيب فى نفوس رجال القضاء بصفة خاصة والمحامين؛ لأنهم شعروا بأنه دا دليل على إنه بيان ٣٠ مارس.. روح البيان بتطبق فعلا من الناحية العملية. تعريف العامل يمكن تعريف اللى اتقال بيه غير..

عبد الناصر: طبعا فيه ناس انتقدوا المحكمة أنا برضه جاتلى إن فيه ناس انتقدوا، فيه انقسام فى الرأى فى الموضوع.

مراد: هو البعض انتقد على أساس ولو إنه التعريف الجامع المانع صعب فى أى حاجة علمية، الواحد يطلع تعريف لأى شئ بيدخل فيه كل ما يستحق أن يدخل فى إطاره ويستبعد كل

مالا يدخل تحت هذا العنوان، أو هذا التعريف مسألة صعبة اللى هو بيكون التعريف الجامع المانع لأنه اللى اتقال العمال مرتاحين؛ لأن فيه جزء كبير جدا من اللى بينافسوهم من مهندسين ومحاسبين وأطباء فى الشركات دول مش هيقدروا ياخدوا ٥٠٪ من نصيب العامل والفلاح. إنما بقى بعض المثقفين بيثيروا إن فيه خريجى برضه جامعة مالهمش نقابات مهنية، فإشمعنى دول اللى يخشوا مع العمال والعاملين زى مثلا خريج التجارة اللى هم إدارة أعمال أو خريج كلية الآداب اللى مهماش ليهم نقابة أو..

عبد الناصر: ده بالنسبة لتعريف العامل؟

مراد: أو الحقوقيين اللى مهماش مقيدين فى نقابة المحامين ومهماش داخلين فى النقابة، فبيقولوا: حقوقى غير مقيد فى النقابة أو خريج آداب أو خريج تجارة إدارة أعمال ماهوش محاسب؛ يبقى دا هيظل يبقى تحت تعريف العامل.

عبد الناصر: التجاريين مالهمش نقابة؟

مراد: لا.

حجازى: هم يافندم كانت ماشية على أساس المحاسبين دول من فئة واحدة ولكن فى الأسابيع الأخيرة يعنى فيه نقلة، بس معرفش اتجاه الدولة فيها إيه نحو تجميع التجاريين كلهم.

مراد: الرد على هذا، إن دول عدد بسيط فى الشركات، والعدد الكبير هم من المحاسبين والمهندسين والأطباء.. يمكن دى اللى سمعناها عن تعريف العامل.

عبد الناصر: أنا دوخت الحقيقة فى التعريف ده وكنت متردد حتى شطبته من النوتة، وبعدين رجعت تانى قلته الحقيقة.

مراد: يعنى هو يمنع عدد كبير جدا، هو مش منع بس هو كده كده هيدخلوا إنما يعنى نحتفظ بأكبر جزء من الـ ٥٠٪ من العامل الحقيقى والفلاح الحقيقى.

عبد الناصر: هو الاتحاد العام بعتلى ١٠٠ تعريف، على ما قريت الـ ١٠٠ تعريف اتلخبط الموضوع! (ضحك) اللى يزيد مرتبه مش عارف إيه.. تعريفات الحقيقة!

مراد: زى سيادتك ما قلت الآن، إن فيه عمال هيخشوا الجامعة ويستفيدوا من العلم، وبعدين من ناحيه المرتبات فيه عمال حقيقيين بتصل مرتباتهم الى مرتبات كبيرة.

عبد الناصر: فيه عمال فى الأهرام بياخدوا ١٢٠ جنيه!

مراد: هو أقرب التعريفات الى الصح التعريف اللى إتقال.
الموضوع اللى يمكن الحديث فيه بالتفصيل يمكن خاص بالفدائيين، كان بيثار فى الرأى العام هل من الصالح أن يعلن أن الجمهورية العربية المتحدة بتساعد الفدائيين؟ وهل هذا يصح يدى اسرائيل الحجة فى إنها تعمل عملية انتقامية ضدنا وضد أى دولة عربية؟

عبد الناصر: إنت ملاحظ إن صوتنا كان واطى وابتدى يعلى شوية بشوية، يعنى (ضحك) ماظنش إنهم يقدروا يعملوا علينا عملية، ولكن الحقيقة هم الفدائيين كانوا طالبين منى هذا بإلحاح وأنا بشوف القادة بتوعهم، كانوا بيقولوا: كلمة بهذا الشكل هتقوينا جدا وتخلى ناس كثير تنضم لينا ويبقى لنا وضع بيفيد. والحقيقة إحنا معتمدين على الفدائيين فى الوقت الحالى.

مراد: فيه دلوقتى لهجة جديدة، يعنى إشكول لما بيتكلم عن تسليح الجمهورية العربية المتحدة وبرضه لهجات بعض الصحف الأمريكية والاسرائيلية، برضه بتخلى الواحد يوجس خيفة فى الفترة الحالية؛ يعنى النيوزويك اللى اتوزعت فى القاهرة الأسبوع الماضى جايبه الأرقام الخاصة بالتسليح بتاعنا، يعنى قالوا: فى يونيه كان فيه ٤٠ طيارة ميج الطيارة دلوقتى فيه ٢٠٠ كان فيه كذا ثم أصبح كذا.

عبد الناصر: لا أنا بيتهيألى الطيارات الموجودة أكتر بكتير. (ضحك)

مراد: لا.. ماهو عشان اللهجة الموجودة حاليا، أنا أخشى إنهم عايزين يلفتوا أنظار العالم لأن احنا تسلحنا تسلح كبير ويمكن اسرائيل بهذا تستطيع أن تأخذ أسلحة، ودا برضه مش عارف لأنى شايف برضه الصحافة الاسرائيلية بنشوف الترجمات اللى بتجيلنا؛ لأن احنا

الآن بنشكى من أمريكا والضغط علينا أمريكا عاملة معانا كذا، وبعدين فى الوقت نفسه التسليح هنا فى الجمهورية العربية وإنها قويت.

عبد الناصر: ودى عملية لا يمكن التغلب عليها الحقيقة بالنسبة لليهود والصحافة والنشر والكلام ده وبالنسبة لأمريكا، ولكن هم الفدائيين لو كان عملهم مؤثر فى داخل اسرائيل بيبقى يجبر اسرائيل على أنها تشعر إن الوقت مش فى صالحها وتقبل بالحل السلمى. ودا برضه كان من أسباب عمل الاستفتاء الحقيقة، يعنى كان فيه أمل عند أمريكا واسرائيل إن النظام هنا هيسقط، ومع مضى المدة هيضعف ويسقط؛ فكانت عملية الاستفتاء الغرض منها إثبات إن احنا وصلنا الى أسوأ ما يمكن أن تصل اليه دولة بالهزيمة العسكرية والمحكمة والكلام اللى اتقال والبلاوى والانحرافات، ومع هذا آدى البلد والبلد الحقيقة يعنى محدش أبدا بيجادل كل السفارات كانت بره بتشوف وناسها بره محدش بيجادل فى الاستفتاء.

والحقيقة فعلا اسرائيل النهارده حاسة بمشكلة الفدائيين، وأنا شوفت قريب واحد جاى من القدس بعته إشكول – عربى – وقابل أبا إيبان وبعتوه هنا الى القاهرة جاى برسالة، أول حاجة قالوها: إن هم مكانوش حاسبين إن الوقت له أهمية، ومعتبرين إن الوقت لا قيمة له بيطول مابيطول ولكن نتيجة أعمال الفدائيين أصبح الوضع فى منتهى الخطورة ولهذا هم عايزين يتفقوا، إن احنا إذا قعدنا معاهم فى المفاوضات هنحصل على تنازلات لا نتصورها وشئ من هذا.

وهو قال: إن هو عارف طبعا وجهة نظرنا فى هذا الموضوع، لكن هو أخدها فرصة علشان يجى يزور القاهرة وهو واحد من الناس اللى أنا أعرفهم وقابل رياض. لكن هم النهارده فعلا اللى بيعلنوه عن الفدائيين غير حقيقى، يعنى عندهم خسائر فى الأسبوع مابين ١٥ و٢٥ قتيل. الحقيقة هذه العملية عملية مهمة جدا لأن هم بالنسبة للأرواح بيعتبروها حاجة غالية جدا.

مراد: كلام الفترة الجاية علينا إن احنا نحتفظ بهذه الثقة التى حصلنا عليها ولا نفرطش فيها، ويمكن نحتاج مش عمل سياسى بالقوة اللى كانت موجودة الفترة اللى فاتت بقدر ماهو عمل تنفيذى وعمل فعلى قبل ما يكون عمل سياسى، وإن الفترة الجاية ندعم هذه الثقة التى حصلنا عليها وإننا نحافظ عليها.

وإن شاء الله ربنا يوفقنا جميعا. شكرا.

الشافعى: هو الحقيقة السيد الرئيس مس بحق الموضوع فى مجال التطبيق الاشتراكى، واللى بنحس بيه فى مجال التنفيذ واللى مبيتحطش فيه المواطن موضع الاعتبار بالنسبة للتصرفات اللى كانت بتتخذ، وكانت بتتخذ يمكن مش على مستوى الدولة أد ما كانت بتتخذ على مستوى الوزارات فى تصرفات يمكن معظمها لإداريين.

ولذلك يمكن – إذا سمح لى السيد الرئيس – أقول: إنه السادة الوزراء فى القطاعات يمكن اللى سيادة الريس مسها بالذات، مطالبة بأنها تقدم سواء للجنة الاقتصادية أو للجنة التشريعية أى شئ يتطلب إعادة النظر فى الإجراء. وأنا برضه بقول هذا علشان الإجراء نفسه ميترتبش عليه من ناحية تانية ردود فعل يمكن متكونش فى المصلحة العامة بالنسبة للصورة اللى لازم نسير عليها. ويمكن فى كثير من الأمور يتطلب الأمر ضرورة العودة لمجلس الوزراء بحضور السيد الرئيس.

جمعة: فيه حاجة بس بالنسبة لتعريف العامل، إن فيه كلام كتير ابتدى وبعتقد النقطة دى عايزة تفسير؛ لأنه ابتدى يقال: إنه ضباط الجيش وضباط الشرطة هيعتبروا عمال من النهارده؛ على أساس إن مالهومش نقابة فعلا ومقدروش ينضموا الى نقابة من النقابات يعنى.

الحقيقة هو طبعا توضيح سيادتك هو المفروض فعلا إن احنا نوصل الى العامل الحقيقى يعنى، فلابد إنه هيعطى تفسيرات مختلفة فى الفترات اللى جاية بحيث توضح إن كل واحد له الحق أو فى إمكانه أو فى إمكان زميله إن هو ينضم لنقابة مايعتبرش نقابة مهنية يعنى مايعتبرش عامل على طول، وتبقى واضحة إن لا ضباط الجيش ولا ضباط الشرطة ليهم الحق فى الانضمام الى مثل هذا يعنى، لأن ده دى نقطة من ضمن النقط اللى احنا متوقعين هيكثر فيها الأسئلة ويكثر فيها الكلام.

مرعى: هو – إذا سمحت لى سيادتك – يبدوا لى إن فيه موضوعين أثيروا دلوقتى بيتهيألى يعنى شئ من التوضيح فيهم، بما يوسع فكرنا شوية عن مقابلة المشكلات اللى احنا بنقابلها.

الموضوع الأول: اللى أثاره الدكتور حجازى الخاص بالانتخابات.

الموضوع الثانى: اللى سيادتك أثرته عن نتائج التطبيق الاشتراكى.

وأنا تصورى إن نتائج التطبيق الاشتراكى اللى كنا هنتعرض لها فى حالة ما هنتكلم فى الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة؛ يعنى هى جزء من كل فى الإصلاح الاقتصادى.

عن الجزء الأول الخاص بالانتخابات يعنى أنا برجع بذهنى للتطورات المختلفة؛ لأن الكلام اللى سمعته من الدكتور حجازى دلوقتى مش كلام جديد هو كرر فى مجلس

الأمة الأول وكرر فى مجلس الأمة الثانى، وطبق فى وقت من الأوقات نظريه استبعاد بعض الأشخاص، وبعد ما طبقت هذه النظرية استبعدت فورا حتى أثناء قيام المعركة.

أنا مش شايف الصورة اللى بيقولها الدكتور حجازى لها وجود النهارده لا فى الريف ولا فى المدن؛ يعنى الدكتور لبيب شقير بيعالج الموضوع ده بشئ من الاحتياط نوعا عن الكلام اللى قاله الأخ الدكتور حجازى، إنما أيضا أنا مش شايف هذه الصورة لها وجود ودليلى فى هذا أكتر من دليل..

أولا: إقبال الناخبين الكبير اللى حصل سواء فى الريف أو فى المدن، عدد الحاضرين، الروح اللى احنا بنلمسها فى الريف من الناس؛ أى نوع من التدخل فى الانتخابات سواء على مستوى أعلى أو على مستوى أقل قطعا الضرر بتاعه بيبقى أكثر بكثير جدا من إنه ينفد واحد أو اثنين فى داخل المؤتمر.

الكلام بتاع الدكتور لبيب، إذا أخذ على إنه معالجة سياسية فى الجزء ده أنا بوافق عليه، بمعنى إنه لما بيجى راجل مسئول يقول: أنا بفضل فلان عن فلان كرأى شخصى له دى مسألة طبيعية ومسألة أنها تمشى طبيعية، إنما كون إنه تكون لجنة معينة لاستبعاد أشخاص أو لأن الشخص ده اشتراكى أكتر من الثانى؛ المقاييس المختلفة اللى عملناها فى تطوراتنا المختلفة أثبتت عدم صحة هذه النظرية.

وأنا أذكر لجان متعددة على مستويات مختلفة وقدمت تقارير مختلفة وكان نفس التقارير متضاربة، علاوة على عدم وجود مقياس شخصى إن احنا نقيس بيه الأشخاص.

البيان بتاع ٣٠ مارس واضح ومتكى أوى ومركز أوى على نقطة الانتخابات؛ يعنى نقطة أساسية موجودة فى هذا البيان، مس هذه النقطة بطريق أو بآخر؛ يعنى أنا شايف إنه انعكاساته على الناس هتبقى انعكاسات أكتر بكثير من إنه طبقة تنفذ أو لا تنفذ. القول بإنه إحنا عايزين الرجل المدرب إحنا عايزين الراجل السياسى، هذا القول أيضا مردود عليه بأكثر من حالة، إنه لما بدأ الاتحاد الاشتراكى نفس هذا الكلام قال وطلع عدد كبير جدا مدرب، وعدد كبير جدا سياسى.

كل المسألة أو كل الاحتياط، إنه على مستوى الوحدة نقلل عدد الأشخاص.. يعنى مانحطش ٢٠ شخص نقلل عدد الأشخاص، وأنا متأكد إن الناس هتحسن الاختيار لهؤلاء ويعضدنى فى هذا النسبة.

الجزء الثانى اللى أنا بوافق عليه اللى هو تناوله الدكتور لبيب شقير: إنه بنتصدى بأسلوب سياسى محض لا لجنة ولا استبعاد ولا حاجة.. نتصدى بأسلوب سياسى وبنمشى فى الأسلوب السياسى. وأنا مش خايف أبدا من أى نتيجة من النتائج بالنسبة الى

المؤتمر، وبالعكس بمشى بأسلوب سياسى، واللى يطلع من مستوى المركز أو من مستوى المحافظة بيروح المؤتمر.. ده عن الجزء الأول.

عن الجزء التانى اللى سيادتك أثرته: فى الواقع فى اعتبارى أنا إن ده يعتبر أول خطوة تنفيذية لبيان ٣٠ مارس، وأنا متأكد من الأثر الكبير اللى هيجى فى طوائف الشعب المختلفة بالنسبة للمواضيع اللى سيادتك ذكرت رؤوس مواضيعها. بالنسبة للفلاحين – زى سيادتك ما ذكرت – حاجات بتمس حياتهم مس مباشر، وكانت مثار ضجة مستمرة وإحنا أخدنا خطوات بناءا على مناقشات حصلت هنا فى مجلس الوزراء.. خطوات كبيرة أو مقدرش أقول كاملة، إنما أخدنا خطوات فى سبيل إراحة الناس وراحة القطاع الريفى بالذات.

بالنسبة للعمال، أيضا فيه خطوات كتيرة اتخذت خصوصا فى الفترة الأخيرة زى الأرباح أو زى غيره برضه ابتدت إنها تريح؛ وعلى ذلك أنا مش عارف إذا كنا هنثير موضوع الإصلاح الاقتصادى النهارده ولاّ لأ، إنما إن فى ذهنى إن هذا الموضوع من الأهمية بمكان كبير وبيعتبر فى الحقيقة هو الخطوة التنفيذية العملية الأولى لتنفيذ برنامج ٣٠ مارس.

أنا مع احترامى للتفسيرات السياسية اللى هتيجى وده كله؛ لأن البيان صار مفهوم بعد الخطابات الكتير اللى سيادتك قلتها وبعد التفسيرات اللى قالوها إخوانا الوزراء، البيان صار مفهوما لدى الناس. كون بتتعمل خطوات سياسية، ده طبعا أمر واجب يبان الانتخابات هتكون إزاى، والمستويات إزاى.. ده أمر واجب إنما مش هو ده اللى منتظره الشعب النهارده.

وبالعكس أنا مابناصرش فكرة الاستزادة من بيانات سياسية لبيان ٣٠ مارس، متأكد إن هيبقى لها أثر عكسى الآن لأنه بعد ما توجت المراحل المختلفة بخطابات سيادتك المتعددة وانتهت بانتخابات بنتيجة قاطعة، طب بنتكلم سياسيا فى إيه؟! ما هى انتهت والشعب جه قال رأيه، بآجى أقول له: لا سياسيا تانى! أنا فى اعتقادى إنه فى هذه الحالة بتنصرف الأذن عنا.

إنما إيه اللى هيتعمل يبقى إصلاح اقتصادى وهو فى المرتبة الأولى؟ الإصلاح الاقتصادى يتضمن النقاط اللى سيادتك قلتها، وبيتضمن نقطة أكتر وهى إصلاح تركيب ميزانية الدولة. وأنا هقولها فى كلمتين بس الى أن يفتح الموضوع إن لى كلام كتير فيه، مثلا جه السيد وزير الخزانة الدور اللى فات وقال: إنه فيه سد عجز فى القطاع الزراعى ٢٠ مليون جنيه.

فى الحقيقة أنا أخدت كلمة سد عجز بالمعنى العام إنه سد، وقال: إن ميزانية الدولة فيها عجز ٢٠٠ مليون جنيه؛ مما جعل سيادتك تتساءل هل الموقف ده ممكن إن يعالج أو مش ممكن أن يعالج؟ وأنا فهمت من المناقشة إن سد عجز بالفهم العام الحسابى إنه فارق إيراد من المنصرف – تصورت هذا – وبناءا عليه لما يبقى فارق إيراد من منصرف يبقى سد عجز حقيقى ويبقى الميزانية فيها سد عجز حقيقى.

لما حللت الميزانيات التابعة للقطاع الزراعى وفيها ٢٠ مليون جنيه عجز، وجدت حقائق عجيبة يعنى لا يمكن إنه ميزانية الدولة تشكل بهذا الشكل أبدا! مثلا نيجى للإصلاح الزراعى فيه سد عجز ١٣ مليون جنيه، أما بدور على إيرادات الإصلاح الزراعى آلاقى إيرادات الإصلاح الزراعى بتروح صندوق الإصلاح الزراعى التابع لوزارة الخزانة بـ ٨ مليون جنيه؛ ١,٥ مليون جنيه أموال مقررة و١,٥ مليون بيروحوا لوزارة الآثار. طيب إذا كان إنت بتاخد إيرادات الإصلاح كاملة بتقيد فى مكان آخر، وبعدين يجى الإصلاح يطلب فلوس لتغطية مصروفاته يقوم نسمى هذه المصروفات سد عجز! هى مش سد عجز لأن إيراداته وجهت توجيه آخر. وكذلك أنا محلل جميع القطاع الزراعى واتفقت مع الدكتور حجازى إن احنا هناقش بكره هذا الموضوع بالتفصيل، أنا بس بأثيره كنقطة.

إنما تصورى أن من المسائل الأساسية اللى يجب أنها تكون كموضوع أصيل هو تغيير شكل ميزانية الدولة، وتصورى أيضا نتيجة لبرنامج ٣٠ مارس إنه لا يجب.. لا يجب أن تصدر الميزانية فى يوليو تتأجل شهرين، ونمشى على الاعتمادات القديمة وندخل بشكل ميزانية مبسط واضح. الميزانية المبسطة الواضحة فى ذهنى أنا برضه من غير دخول فى تفصيلات، إن فيه مؤسسات معاها شركات لها صفة اقتصادية بحتة نطلعها ونقول دى لها صفة اقتصادية بتتسم بأسلوب اقتصادى، ينتهى بعمل ميزانية ختامية ذات ربح أو ذات خسارة؛ ذات خسارة يبقى ليها تفصيل، ذات ربح يبقى لها تفصيل.

بعدين فيه هيئات أو مؤسسات لها صبغة اقتصادية إنما بتؤدى خدمات، يبقى إذاً بتمشى بأسلوب اقتصادى وبتقدر الخدمات التى تطلبها منها الدولة بناء على إعانة معينة بتعملها الدولة. وبعدين فيه ميزانية خدمات بصفة عامة وفيه ميزانية وزارات بصفة عامة، بتطلع هذه الميزانية بتتقدم ٣ ميزانيات أو ٤ ميزانيات واخدة أسلوب اقتصادى ثابت.

النهارده بالأسلوب اللى احنا ماشيين بيه واللى بيشكى منه كل الناس واللى احنا بنشكى منه والأرقام بتبينه، بنجد تضخم كبير جدا فى الباب الأول بالسنوات المختلفة الى

درجات كبيرة؛ يعنى الإصلاح الزراعى ابتدى بـ ٥٠٠,٠٠٠ وانتهى بـ ٧ مليون أو ٨ مليون.. الباب الأول لوحده!

بعدين لما بنيجى نحاسب، طب إحنا عايزين نحاسب بأسلوب اقتصادى ما هو الربح وما هى الخسارة؟ لا تمكننى الميزانية فى تصويرها الحالى.. لا تمكنى فى نطاق معين إن احنا نظهر عوامل الربح وعوامل الخسارة؛ فأنا تصورى إن أول نقطة بنخش بيها تنفيذا لبرنامج ٣٠ مارس هو كلمة الإصلاح الاقتصادى.

وتصورى إن الإصلاح الاقتصادى ينقسم الى فرعين.. فرع أسلوب – أسلوب العمل – هو إيه؟ والفرع التانى علاقتنا بالناس هى إيه؟ بهذا بكون بستجيب أول خطوه لبرنامج ٣٠ مارس وأنا بفضل هذه الخطوة عن الخطوة السياسية.

شكرا.

حجازى: لو سمحت سيادة الرئيس يعنى موضوع إعانة سد العجز حواليه بيدور كلام كتير، يعنى مثال صندوق الإصلاح الزراعى بتاع الاستصلاح الزراعى، آخر حاجة النهارده اكتشفتها إن فيه قانون للصندوق بيضم عناصر معينة، ونتيجة التطبيق فصل العنصر المصروف عن الإيراد، هو الاستصلاح الزراعى جايب ٦ مليون عجز فعلا حقيقى حتى لو ضمينا الإيراد بتاع الصندوق لهيئة الإصلاح الزراعى، ويمكن هو البحث وراء الأرقام هو اللى أوجد يعنى مسألة الإصلاح الاقتصادى فعلا يعنى.

فيه صناديق محطوطة، يعنى مثلا فى الزراعة صندوق الأسمدة محطوط مع المؤسسة التعاونية. يمكن أنا كنت بكلم السيد الوزير الصبح على أساس إن ايش دخل صندوق الأسمدة مع الجمعية التعاونية الزراعية؟! مافيش أى حاجة إنما فيه قرار صدر والحق بالمؤسسة التعاونية، ولا شك أن هذه الميزانية محتاجة لتعديل وده شغالين فيه.

يعنى بالنسبة نفس وزارات الخدمات، يعنى وزارة الزراعة برضه.. برضه وزارة الزراعة مش عشان نورى الصورة، يعنى لو درسنا دراسة علمية مضبوطة للميزانية وعرضناها عرض سليم، مافيش شك أنها هتخلينا ماشيين على خط سليم فى كل قراراتنا الاقتصادية. لما قلنا ٧١ مليون عجز، هم كانوا ٦٤ الأسبوع اللى فات بقوا ٧١ نتيجة بعد التعديلات، إحنا عارفين مش كلهم ناتجين عن خسائر.. خسائر بمعنى خسارة.

وده السبب اللى أنا قلته المرة اللى فاتت: إن جزء منها عبارة عن فرق بين مصروف وإيراد يعبر عن خسارة. الجزء الآخر: يصح تمويل خدمات زى مؤسسة الطرق داخله فى إعانة سد العجز، محدش يتصور أبدا إن الإنفاق على الطرق فى البلد يمثل إعانة سد عجز ده عبارة عن تكاليف، كان زمان موجودة الخدمات وكانت مع وزارة النقل

وبعدين نتيجة الجرى وراء الألفاظ بتاعه المؤسسات والهيئات وضم اليه شركات، وأصبحت مؤسسة بقدره قادر كده.. القانون طلع وأصبح مؤسسة، يمكن دى إعادة تصحيح إنها هيئة مش مؤسسة.. هيئة خدمة، وبالتالى من أسباب الصورة على أساس إنها إعانة سد عجز، أنا حللت فعلا مصادر سد العجز مختلفة طبعا، إنما العجز الحقيقى اللى موجود نتيجة خسائر ده شئ طبيعى. الميزانية ماتبينوش الحالية الموضوعة لسبب واحد.. يمكن كنا بنتكلم عن مؤسسة اللحوم الخزانة كانت ماشية على أساس إنها تاخد الموارد والنفقات النقدية. المفروض إن مثلا فى مؤسسة اللحوم، إن فيه مواشى بتتكاثر والقيمة بتاعتها لازم تبان، دى لا يمكن تبان إلا إذا كان فيه ميزانية تجارية تقوم تبين موقف صحيح المؤسسة خسرانة.

موقف ميزانية الدولة، دائما بيبحث عن هل فيه مصادر تمويل ولاّ لأ؟ يعنى على الحركة النقدية، فمنقدرش نقول إن التصوير خاطئ بقدر ما نقول إن الميزانية مكانتش بتدرس اقتصاديات الوحدات على أساس تجارى.

النهارده وإحنا بنمسك كل وحدة اقتصادية وبندرسها، هى بتتجه الى حاجتين وأنا فى اعتقادى إنها سهلة ويعنى فى خلال أنا مش عاوز أقول أشهر فى خلال أسابيع ممكن بداية عمل جاد وإصدار قرارات تنفيذية للكلام اللى اتقال؛ يعنى مش مجرد إنها اقتراحات نظرية إن احنا عملية مسح للهيئات والمؤسسات الموجودة داخل البلد؛ بتحدد أهداف هذه المؤسسات والهيئات فى صورة قوانين.

وبعدين الجزء منها اللى بيعبر عن خدمات بيفصل، ويتقال عليه: إن ده يعبر عن هيئة خدمات، ومقابل الموارد بتاعتها مبتكفيش النفقات يبقى الدولة لازم تمول هذا. والجزء التانى: اللى هى مؤسسة اقتصادية ذات ربح وخسارة لازم تظهر فى شكل اقتصادى بحت.

أنا بقول: أنا النهارده كنت بعمل عملية فى وزارة الزراعة دراسة برضه مش موجودة حاليا ولكن برضه بنحاول نجمعها. يعنى أنا وجدت مثلا إن وزارة الزراعة بتصرف ٢٠ مليون – نفس الوزارة – فأبسط حاجة إن أنا أقول طب الـ ٢٠ مليون بيروحوا فين؟ فابتديت عملية ميزانية الآداء اللى بتتكلموا عليها، حاولت أعملها على الورق بس بأرقام سنة ٦٨/٦٧؛ لأنه عاوز أبين قطاع الخدمات فى الزراعة وقطاع الأعمال فى الزراعة.. نبين الصورة بتاع القطاع كله على بعضه. يعنى طبعا فيه قطاعات فى الزراعة جزء خاص بالإرشاد بنصرف على الإرشاد أد إيه، مثلا فيه أعمال بحوث للتقاوى فى البلد بتحدث حاليا فى وزارة الزراعة.. تحدث حاليا فى هيئة الإنتاج

الزراعى، تحدث حاليا فى الهيئة المصرية للزراعة، بتحدث حاليا كإعانات لموضوع واحد.. موضوع التقاوى على مستوى البلد.

يعنى أنا بقول: إنه بنقدر نجمع كل الأموال اللى بتنفق لهدف معين، يبان حتى فى الصورة إن احنا إزاى بنعاون المزارع بالتقاوى وتحسينها. ده مش موجود لأن هياكل الوزارات بقيت كما هى، وحصل فيها تعديل وبعض التطور، وأنشئ قبليها برضه نتيجة التطور التاريخى بتاع التطبيق الاشتراكى هيئات أو مؤسسات، إنما الصورة على بعضيها ماتتحطتش كقطاع زراعى وزارة ومؤسسة وهيئة، وتحدد دخل هذا القطاع إيه الجزء اللى يعبر عن خدمات؟ إيه الجزء اللى بيعبر عن بحوث؟ إيه الجزء اللى أنا مفروض آخد منه أرباح أو خسائر؟

النهارده بتجميع اللى حاصل، مش ممكن الصورة دى تبان وبالتالى يبقى لازم نعمل ميزانيات فعلا تجارية حقيقية مش مجرد إنها موازنة نقدية. ده مش هيمنع إن برضه الخزانة هتضطر إنها تعمل موازنة نقدية؛ لأن فيه قطاع زى مؤسسة اللحوم صحيح فيه مواشى موجودة وفيه أعداد، إنما هل دى نقدر نحولها الى نقد؟ على طول عملية تحتاج الى دراسة.. هل هنقدر نحول كل الإمكانيات الموجودة عندنا فى الدولة ٣٠ مليون أو ٤٠ مليون فى مخازن الحكومة؟ كل سنة يتقال تتباع. إمبارح وأنا ببص فى الرقم اللى اتباع منها ٤٠٠ ألف جنيه! ليه متقولش ٢ مليون؟! ليه متقولش ٣ مليون؟! وآهى خردة وأشياء راكدة ومرمية! فيه قرارات أخذت فى السنين اللى فاتت إنما محدش تابع، إنما يعنى العملية يحتاج الى حاجتين..

وأنا فى اعتقادى التحليل اللى شغال فيه بيوصلنى الى قرارات تنفيذية، يعنى إيه المطلوب فى قطاع الزراعة؟ أنا بكره يعنى كنت ناوى أعرض إجراءات تنفيذية بحيث إنها تبان الصورة على حقيقتها مش مجرد إنها موازنة نقدية. وبالتالى القطاع اللى هيشتغل على أساس اقتصادى بيتعامل مباشرة مع بنك، والله بقول له: اتفضل روح خد فلوسك من البنك واشتغل مع البنك والخزانة لا سلطان عليها إلا فى رقابة الأهداف والفائض.

إنما اللى حصل فى السنين الماضية، إن الخزانة تدخل فى الصورة فى كل شئ، إن سألت إمبارح قالوا: ديون القطاع العام مبتتسددش والشركات مبتدفعش التعويض! وكيل وزارة مختص قال لى: إن عندى فائض من الأموال الموجودة فى الميزانية لم يتقدم احد فى القطاع العام لتسوية ديونه رغم إنه بعت منشورات ورغم إن هو بيعمل اتصالات، كل اللى اتصرف من ١٥ مليون يمكن ٢ مليون ولا ٢,٥ مليون، والباقى موجود ومحدش بيتقدم لتسوية حساباته! رغم إن اللجنة هى بتتدخل وبتحاول توفق مابين القطاعات.

القطاع الخاص، مخصص ٥ مليون برضه فى العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات العامة لم يصرف منه سوى مليون، فالخزانة أخدت بعض إجراءات بس للأسف الترابط اللى بين الأجهزة مش موجود.

إحنا بنقول: عشان نمشى اقتصادى بنحول العملية الى أهداف اقتصادية حقيقية على ميزانية تجارية.. لا يوضح شئ إلا الميزانية التجارية، وبعدين الميزانية التجارية دى أنا بقول له: والله أنا هاشتغل النهارده. للأسف المؤسسة بتضمن بورق ورقة فسحبت مخصصات من البنوك عشان السادة المسئولين عن المؤسسات دى ييسروا العملية؛ طبعا ترتب عليها إن المؤسسة بتخسر، وبعد كده بتيجى عليها التزامات بتدفعها ومبتقدرش المؤسسة بتقول للخزانة إدفعى لأن أنا جزء من الحكومة وإنتى ضامنة المؤسسة.

لما كان زمان بيروح للبنك، البنك كان بيمسكه وبيناقش معاه اقتصاديات المشروع، وكان بتحدث مناقشة عنيفة فى الميزانية البنود بتاعتها. البنوك النهارده فيها أجهزه ضخمة قاعدة مبتشتغلش جوه البنك.. النهارده فيه طاقات عاطلة طب لازم الجهاز المصرفى يقوم بدوره الحقيقى فى مناقشة الوحدات الاقتصادية.

يعنى العملية مش كل حاجة نرجعها للحكومة وبعدين نلوم الحكومة إطلاقا يعنى، فأنا مع الأخ سيد مرعى وده اللى احنا بنفتح فيه دلوقتى إحنا ماسكين قطاع قطاع، حتى أنا آخر حاجة عرضتها إمبارح – كنت قاعد مع الأخ صدقى سليمان – يعنى أنا عرضت إمبارح ميزانية الخدمات قطاعات.. قطاع الزراعة خدمات وبركب جنبه قطاع الزراعة أعمال، بحيث القطاع كله يبان كقطاعات مش مجرد رص وزارات جنب بعض؛ قطاع مثلا الخدمات.. قطاع الإسكان هاخد الإسكان فى الوزارات والإسكان فى المؤسسات والفئات، بحيث نقول: إيه الهيكل بتاع هذا القطاع؟ طبعا الصورة بتبقى أوضح حتى الواحد بيقدر يقراها.

آخر حاجة: أنا يعنى قلت: برضه الجداول الضخمة دى اللى بتتحط وبعدين الناس مبتفهمهاش بنفتت الميزانية الى قطاع الخدمات؛ ده لوحده خالص، ده عبارة عن كراسه صغيره طلعت فى كذا صفحة باينه إن ده قطاع الوزارات والمصالح التقليدية، ويضاف إليه ويجب أن يضاف اليه كل الهيئات اللى بتؤدى خدمات اللى هى مهياش أنشئت للحصول على أرباح؛ تتحط مع الخدمات ويبان المصادر بتاعتها والتمويل بتاعها والنشاط الاقتصادى كله يتحول فعلا الى وحدات اقتصادية.

أنا بقول: العلاقة هى علاقة بأجهزة اقتصادية مع رقابه الأجهزة المسئولة فى الدولة؛ سواء كانت خزانة أو جهاز مركزى للمحاسبات أو تخطيط.. يعنى الأجهزة الموجودة.

طبعا العملية إمبارح بس يعنى وصلت الى تحليل للشركات أرقام يعنى جداول، لسه نخش فى المرحلة الثانية إن احنا نحاول ندرس الأرقام اللى جاية من الشركات علشان نخليها حقيقة مش مجرد يبعتولنا يعنى تقديرات. لم يحدث فى السنين الماضية، إن قورنت الأرقام التقديرية بالأرقام الفعلية التى تحققت.. محصلش فى الشركات بالذات. ماشيين برضه بيراقبوا لغاية النهارده الميزانية العمومية كميزانية فعلية، وإذا حدث مناقشات فيما يتعلق بالميزانية العمومية الفعلية مع الميزانية التقديرية اللى احنا هى مشروع الميزانية، فهى حاجات داخلية.

الحقيقة عاوزة عملية ربط الجهاز المركزى بالخزانة بالمؤسسات، ده دور المؤسسات أساسى فيه، أنشئ فى البلد من سنة ونص نظام الرقابة المصرفية زى كل الدول الاشتراكية، ويعنى أنا اشتركت فيه شخصيا ونظام لابد أن يسير. طلعوا فيه البدع، على أساس إنه هيعطل القطاع العام وهيعمل و.. الى آخره، وحصل تقسيم نوعى للشركات على البنوك. يمكن الأخ لبيب عاصر الفترة دى، النظام لابد أن ينفذ لأنه مادام إحنا لجنه المال العام النهارده وحريصين على متابعه استخدام المال، يبقى الجهاز المصرفى لازم يلعب دوره مع وزارة الخزانة فى العملية.

إحنا مش عاوزين نخلى كل القطاع العام يخش فى الحكومة، إنما عاوزينه يمارس العمل بالطريقة الاقتصادية. فالعلمية فعلا تطوير الميزانية أمر أساسى، وبعدين شغال فيه أنا.. العملية مش بس بناقش أرقام أنا بغير فى الهيكل.

وثانيا: مانيش قادر أتكلم على الناحية الاقتصادية بالتفصيل الى أن تكون أمامى الأرقام، أنا إمبارح بس مفرغ الجهاز عندى ومفرغ الشركات بحيث إن أنا أقدر أقول على مستوى المؤسسة العجز بتاعها أد كده، باقدر أحدد الوحدات الاقتصادية اللى طالع منها هذا العجز.. مقدرش أقول الكلام ده إلا إذا كان جنبى أرقام.

فقالوا الأرقام مش صح، يمكن الأرقام اللى جايه من الشركات يمكن متعبرش عنها! قلت لهم: فرغوها زى ما هى.. فرغوها زى ماهى، وبعدين إحنا هنصلح الأرقام مش ضرورى أبدأ من دقه متناهية بس باخد الأرقام اللى جاية من القطاعات وبدرسها ويعرض الصورة يعنى.

فالعجز اللى أنا اتكلمت عنه المرة اللى فاتت، أنا معايا الأرقام وأقدر يعنى أقول بالضبط العجز الناتج عن خسائر والعجز الناتج عن بحوث، والعجز الناتج عن تكاليف، أنا يعنى ماشى فى التحليل وكل شوية الصورة عندى بتتصلح أكتر وأكتر.

الدين العام له تأثير، طبعا لما راجعته لقيت فيه فوائد وفيه أقساط والخدمات مع الأعمال والأعمال كانت داخلة جوه الخدمات! فجينا نفصله إيه الخدمات وإيه أعمال كل واحد لوحده؟ عشان يبان التأثير بتاعه على الميزانية. يعنى من ضمن الحاجات اللى باينه فى إعانة سد العجز فوائد النظام اللى بيتعامل بالفوائد؛ هو وضح إن هيئة من الهيئات بتؤدى خدمة – ده مثال بسيط خالص – بتؤدى خدمة زى الطرق طبعا؛ عشان بيقولوا: إن الطرق ملهاش موارد لأنها المفروض تمول من موارد سيادية، يبقى إذاً ٤ مليون هو بيصرفها على الطرق تمثل إعانة سد عجز طبعا، ده مش إعانة سد عجز ده تكلفة بتاعة طرق يفرض على فائدة ٤٪ أو ٥٪؛ فطبعا إذا كانت بـ ٤ مليون هيجى عليها فايدة ٤,٥٪ أو ٥٪ نبص نلاقى الـ ٤ مليون بقوا بقدرة قادر ٤,٥ أو ٥، وبعدين مافيش ما يمنع أنها تترحل للسنة الجاية لأنه أنا لسه مسددتش اللى عليه؛ فيعاد تانى لها الفائدة نبص نلاقى أرقام الميزانية عمال تتضخم.

أول قرار اقتصادى بقول: الهيئات التى تؤدى خدمات سيادية أو التى تؤدى خدمات بحوث لا تحمل بأى فوائد.

عبد الناصر: ماهو ده كان موجود من الأول!

حجازى: مش هنغير.

عبد الناصر: لا.. كان موجود سنة ٥٢ لما أول ميزانية، وكان الكلام اللى إنت بتقوله ده موجود.

حجازى: هو ده بقى هو المطلوب لأنه..

عبد الناصر: هى كانت الميزانية كلها خدمات، وكانت ٢٠٠ مليون جنيه خدمات الجيش والبوليس ووزارة كذا وكذا وبماهيات وخدمات.

حجازى: هم بقى اللى هو فعلا بيمثل خدمة، مكنش يصح إن هو يروح قطاع أعمال واتنقل راح قطاع أعمال، وابتدت تفرض عليه يعنى شروط قطاع الأعمال.

عبد الناصر: هى العملية تحتاج الى حاجتين.. التنظيم والتطبيق. بالنسبة للتنظيم: هل ممكن ننفذ الكلام اللى بتقوله ده فى الميزانية الجاية ولو نأخرها زى ما قال السيد مرعى؟

حجازى: أنا شخصيا يافندم ابتديت دلوقتى أحط لكل قطاع إجراءات للتنفيذ، وأنا يمكن فى الاجتماعات اللى هنعقدها فى خلال الأسابيع الجاية بنشوف مدى إمكانية التطبيق.

أنا بعتبر إن الناحية التنظيمية ليست صعبة إطلاقا، بالعكس سهلة ولا تثير اى متاعب إطلاقا، وبعدين أنا بقول: نوضح بس فكرة المؤسسة والهيئة بحيث تأثيرها على الميزانية وعلى الاقتصاد القومى. برضه عملية مهياش صعبة كون صندوق أسمدة يطلع من مؤسسة زراعية ويستقل ويبقى تبع وزير الزراعة عشان صورة المؤسسة التعاونية تبان؛ ده مش عاوز حاجة ده عاوز قرار. كون هيئة زى الكتب مثلا أو التأليف والنشر، كونها دى هيئة خدمة مهياش مؤسسة ترمى الى الكسب، كونى أفسر إن دى هيئة خدمات ولا يفرض عليها ما يفرض على قطاع الأعمال من فوائد؛ دى مش عاوزة حاجة عاوزة قرارات تنظيمية. فأنا فى رأيى يافندم.. بعد ما بنعيد الدراسة دلوقتى مع السادة الوزراء فى القطاعات الرئيسية اللى جايب لنا يعنى مشكلة فى الميزانية، بنقدر نحدد بالضبط مجموعة قرارات تنظيمية بتوضيح المعانى الخاصة بالأهداف بالمعانى الخاصة بالمؤسسة والهيئة كما يجب أن تكون.

وبعدين أنا شايف إن بداية الدراسة الأسبوع اللى فات للنهارده، إن بعض السادة الوزراء بمناقشة الناحية الاقتصادية أمكنهم يعملوا تعديل فعلا فى نتائج الأعمال؛ اللى هى جابت لنا النتائج اللى أنا شرحتها المرة اللى فاتت.

وبالتالى طب لما لا نتحول، أنا بقول: يعنى لو قعدنا الشهرين دول، نقدر نعمل نعمل عمل كبير فعلا تنظيميا واقتصاديا. وبالتالى يمكن هبتدى مع الأخ سيد مرعى وهنحضر فعلا إجراءات تنفيذية؛ فرزت ميزانية الخدمات، فرزت ميزانية الأعمال، وحطيت أشياء تنظيمية عايزين قرارات فى بعض المواضيع، وبعدين قرارات اقتصادية على أساس الموقف الاقتصادى على الميزانية التجارية مش على الميزانية الحكومية؛ لأن أنا بقول: إنها سهلة.

عبد الناصر: هو الجلسة اللى فاتت إنت قلت: إنها صعبة! (ضحك)

حجازى: هركز فى حدود، إنما استكمال الاقتصاديات لا يمكن أن تتم عشان أدخل داخل وحدة وأدرس كفايتها الاقتصادية. إنما من حيث بلورة الجهاز نفسه وأهداف الجهاز تقليص الميزانية من بعض هذه الأشياء، أنا بعتقد أنها سهلة جدا بالعكس فتدى صورة أوضح، ويمكن عملنا حاجتين ثلاث حاجات فى صندوق الاستثمار وفى شكل الميزانية. وأنا عرضت إمبارح على السيد صدقى سليمان هيكل قطاع الخدمات فى صورته بعد أنا ما عدلت الأرقام بتاعته، مافيش شك إنه أبسط وأسهل وأكتر وضوح بحيث النهارده لو نعرضه، كل واحد يقدر يتكلم ويقدر يفهم اللى موجود داخل الميزانية.

فهى منقسمة الى مرحلتين.. مرحله أولى: قرارات تنظيمية، ثم ما يمكن كشفه من أخطاء اقتصادية فى داخل القطاعات.

وبعدين الصورة اللى بتتحط بهذا الشكل، بناخد السنة الجاية عملية إصلاح اقتصادى تفصيلى داخل الوحدات الاقتصادية، إنما شهرين لا يمكن إصلاحها! فأى إنسان يقدر يحولها الى وحدات الاقتصادية كاملة مش ممكن إطلاقا.

عبد الناصر: هو إذا اتكلمنا عن الإصلاح الاقتصادى، هو الحقيقة لازم نبتدى من شئ مش بنبتدى من فراغ! لازم نبتدى بحاجة تتقدم لنا نبحث عليها. أنا لما روحت يوغوسلافيا بعد ما عملوا الإصلاح الاقتصادى، وقلت لهم: إن أنا عاوز أناقش الموضوع، فجابولى الشخص المسئول وكان عليه حملة عنيفة جدا فى هذا الوقت – الكلام ده كان فى سنة ٦٥ – كانوا رفعوا الأسعار وأسعار المساكن وخفضوا العملة والعمليات دى كلها وعملوا إصلاح اقتصادى كبير. ولهذا بقول: لو بتبتدوا تعلموا لنا ورقة أساس للإصلاح الاقتصادى، مش عاوز أقول اللجنة الاقتصادية كلها ولكن بقول: إن صدقى وحسن ووزير التخطيط ووزير الخزانة – واللجان كل ما تكتر كل ما العمل بيتعثر – لو واحد من إنتو الأربعة كلفتم واحد أو اتنين كل واحد يتقدم بمشروع، يبقى العملية تبان أحسن من إن الأربعة يطلعوا بورق، وأما تجهزوا تقولوا لنا: آدى أسس الإصلاح الاقتصادى.

حجازى: الحقيقة يافندم ده السبب فى إن أنا عاوز فى هذه المرحلة مكتبش كلام، ولكن أكتب الكلام ومعاه الإجراءات المنفذة. الحقيقة يعنى ده السبب إن أنا لم أكتب خلال الشهر شئ ومش عاوز أدخل فى مذكرات؛ لأن أنا كتبت فى الماضى مذكرات كثيرة ولكن كانت الصعوبة فى التنفيذ. النهارده أنا باخد مثال عملى وتطبيقى، وبالتالى أنا بشتغل فعلا كأنى واخد العملية كوزير خزانة أو وزير الزراعة؛ بحيث إنى أحط مع السيد الوزير المختص

خطوات تنفيذية لما أقول له نظريا بحيث يكون قدام الأرقام وقدام الهيكل التنظيمى؛ وبالتالى أنا شايف إن أنا أحط برنامج ومعاه التفاصيل.

بقول: قطاع الزراعة، بأعمل مناقشة لإمكانيات ١، ٢، ٣، ٤ وقطاع الصناعة ١، ٢، ٣، ٤ القطاعات قطاع قطاع، ويمكن أنا باجمع بيانات عشان أديها للسادة الوزراء وبناء عليها يبقى فيه عملية مشتركة.

أما الهيكل العام: ينقسم لشقين يافندم – لو سمحت لى – هو هيكل التنظيم الخاص بالقطاع العام فى علاقته بالحكومة دى نمره واحد.

نمرة ٢: التصور اللى قال عليه السيد وزير الزراعة من حيث هيكل الميزانية التجارى الذى يظهر الموقف الاقتصادى السليم، بعدين كيف نترجم هذا الى خزانة، كيف نربط هذا مع التخطيط؟ ده الموضوع التانى اللى يصح يكون موضوع فنى بحت، يمكن يتعلق بمكاتب الخزانة فى داخلها ومكاتب التخطيط فى داخلها.

ما حدث فى الماضى، وأنا كنت باعارض هذا إن الكلام الفنى اللى على أعلى مستوى فى الحسابات القومية والقيمة المضافة، ده مافيش ١٠–١٥ واحد فى البلد بيفهموا الكلام ده فهم واضح كامل للأسف نزل الى مستوى الوحدة الاقتصادية؛ بحيث إن أنا أؤكد – وأنا بدرس فى الجامعة محاسبة وعندى باحثين فى كليات التجارة – قلة هى التى تفهم موضوع المحاسبة القومية وموضوع التخطيط، وأنا بقول هذا لأن أنا بخرج محاسبين وبيشتغلوا فى القطاعات.

إحنا عاوزين قطاعات بالفكر الاقتصادى، وبعدين جهاز التخطيط وجهاز الخزانة على المستوى اللى فوق والله بيحول الكلام ده فى الجداول الفنية لمصلحته، إنما الوحدات لازم تسير بمفهوم مبسط الناس فاهماه الى أن أكوّن جيل بيفهم هذا الكلام.

أنا بقول: إن المحاسبة القومية – ويمكن الدكتور لبيب يؤيدنى فى هذا – موضوع فنى من الدرجة الأولى عالى فى مفهومه ومقوماته ونظريات إحنا على مستوى البكالوريوس مش بندرسها.

إحنا حاولنا ننزل بهذا المفهوم الى الراجل اللى قاعد فى الشركة وهو يعنى ميقدرش يستوعبها؛ فكنا أسرع مما تحتمله الوحدات داخل الشركات دى، فأنا بقول: فنمشى ببساطة ناخد المبسط ده فى داخل الوحدة وننقله الى المستوى الأعلى؛ والمستوى الأعلى عشان شغله الفنى يحوله هو الى المفاهيم الفنية لخدمة الأغراض الاقتصادية أو أغراض استخراج المعاملات.

بالشكل ده بنريح الشركات نريح الناس اللى بيشتغلوا فى كل المستويات، وبنقدر نبسط المسألة أكتر ماهى موجودة حاليا.

عبد الناصر: هو طبعا الميزانية موضوع والقطاع العام موضوع، ولكن الإصلاح الاقتصادى أنا بعتبره موضوع أشمل من الموضوعيين دول. لهذا أنا الأول اتكلمت على الميزانية وعلى القطاع العام، ولكن بعتبر لما هنتكلم عن الإصلاح الاقتصادى قد ندخل فى مجالات أوسع.

حجازى: دى لا يمكن أن تتم فى شهرين.

عبد الناصر: لا.. طبعا وعايزة وقت طويل.

كامل: لو أذنت لى يافندم بكلمة مفيهاش هذه التفاصيل الاقتصادية، ولكن بحس إنها لها أهمية خاصة وهى ما صورة المرحلة من ٢ مايو الى ٢٣ يوليو؟ يمكن يبدو السؤال بسيط جدا على أساس إن احنا كأمة أعطت الاستفتاء هذا التأييد العميق الشامل الواعد، ولكن لاشك إن البيان فيه نواحى كتيرة. ويمكن نبدأ من ٢ مايو الى ٢٣ يوليو، وكل مجموعة من مجموعات الأمة تهتم بناحية خاصة فيها؛ فنجد ناس معنيين بشئون الانتخابات والاستعداد لها، وناس معنيين بتتبع أحوال الاتحاد الاشتراكى وناس معنيين بالأحوال الاقتصادية.

وأكاد أحس أنه ينبغى فى مرحله التطبيق يبان ٣٠ مارس، أن يتخذ خط رئيسى يجمع الناس على التطبيق كما جمعهم على الاستفتاء.

اللى لاحظته فى حديثنا النهارده، إن جه كلام عن الانتخابات وبعدين بدأ الموضوع الاقتصادى يأخد الصدارة، فهل هنستطيع أن ننقل هذه الاهتمامات بنفس الوعى اللى نحس بيه وبنفس الأهمية الى الناس حتى يشاركونا هذا؟

دى أنا بعتبرها مهمة فى منتهى الخطورة النهارده، وهى ما الذى ينبغى أن يفكر فيه الناس من ٢ مايو الى ٢٣ يوليو.

فيه بعض النقط فى ذهنى فى هذا الموضوع:

النقطة الأولى: هى ترتبط بالاستفتاء فى ذاته، وأنه لما حدث وفيه بعض أفراد قلة ماعطوش رأيهم له، أنا بعتبر هذه الظاهرة فى الواقع ظاهرة تدل على أن الذى حتى أعطى رأيه بلا، كان واثقا أنه يعطى رأيه فى سرية، وأنه لن يحاسب على أن يقول لا، وأن هذا يعطى الإنسان فى هذا الموقف المقلق أنه قال لا، من غير ماحد يقول له أى حاجة. باخدها من هذه الزاوية فقط أنه يطمئن تمام الاطمئنان الى عدالة إجراء الاستفتاء، وأن صوته الذى يقوله وإن كان ضد الاتجاه العام إنما هو صوت مصان وليس عليه أى

تبعة وهو يقول؛ لأنه يعيش فى مجتمع يعطيه الحق فى أن يقول: لا.. وأن يقول: نعم.. دى النقطة اللى أحب إنى أسجلها أولا.

بيبنى عليها إن احنا لاحظنا ظاهرة أخرى، إن الواحد لو جمع ما قيل من حوار عنيف سبق الاستفتاء، مكانش ممكن يتوقع أن يصل الاستفتاء فى الآخر الى هذه الدرجة العالية من التأييد؛ لأن المناقشات كانت بتصل الى أنها مناقشات حادة. وبعدين فى الآخر بعد المناقشات والحوار الذى حدث لحد ماجه ساعة ما يقول الكلمة بتاعته قال: نعم؛ فيمكن هنا إذاً إن احنا نفرق بين إنسان يستطيع أن يقول: لا.. وبين إنسان يناقش فى جزئية معينة وحينما يأتى الوقت الذى يقول فيه الكلمة المصيرية المتعلقة بالوطن قال نعم.

عبد الناصر: دى ظاهرة فى البلد قديمة مش جديدة.

كامل: يعنى هى تدل على أصالة حضارية حقيقية، وعلى إنه وقت الزنقة إزاى بيتجمعوا؟ وإن البيان ده عبارة عن سمعة مصر وعبارة عن إرادة مصر وعبارة عن إرادة التصميم وعبارة عن خوض المعركة؛ فممكن جدا بره قبل الصندوق نتكلم مع بعض، لكن ساعة لما بنخش الصندوق ينبغى إن احنا نقول الكلمة اللى تشرف بلدنا فى العالم كله.

هذه فى الواقع ناحية أود أن أوضحها وهى واضحة فى نفوسنا جميعا. يمكن اللى يساعدنا نوجد فكرنا من ٢ مايو الى٢٣ يوليو، إن بعض المسائل التى تشغل أذهان الناس – وهى مسائل ممكن حلها وحسمها بسرعة – أنها تحسم بسرعة.

الموضوع الذى أشير اليه فيما يتعلق بالتغيرات فى المناصب الكبرى، فى الواقع عامل قلق كبير جدا، يعنى أحيانا مثلا يأتى بعض المحافظين عندهم مساجد عاوزين يفتحوها، فبإلحاح شديد على السيد حسين الشافعى يلحق يفتح المساجد بسرعة أحسن خايف المحافظ هيمشى! (ضحك) فى الواقع عندنا طلبات افتتاح مساجد كبيرة جدا، وقالوا: بصراحة ماحناش عارفين بكره هيحصل إيه؟! والواحد تعب فى الجامع وعاوز يخلصه ويفتحه قبل ما يمكن يمشى ولاّ حاجة! كده دى حاجة ظاهرة جدا، فلو أمكن فيما يتعلق بالمحافظين ورؤساء المدن والمناصب الرئيسية نخلص منها بسرعة تساعد على تهيئة الجو شوية.

النقطة التانية: مسألة لجنة الإشراف على الانتخابات، برضه لو حسمت بسرعة الناس ترتاح فى هذا الموضوع.

النقطة الثالثة: إن حصل فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، إن الأمناء قدموا استقالاتهم والأفراد التوانى هم اللى ماسكين العمل، فهل هذا الإجراء هيطبق على مستوى المحافظات وعلى مستوى الوحدات ولا لأ؟ برضه النقطة دى تكون محل وضوح بحيث إن صورة الاتحاد الاشتراكى اللى هتبقى موجودة فى أثناء إجراء الانتخابات تبقى برضه واضحة من وقت مبكر شوية؛ على أساس إن الاتحاد الاشتراكى بناء قائم موجود، وحتى لما سيادتك هتشيل الأول أو التانى أو التالت ما بينهم من علاقات العمل الموجودة لا يمكن أبدا الإنسان يقدر يتجاهلها لا يمكن أبدا، وهيمكن إنها تؤكد وجودها بأكثر من صورة.

النقطة الثانية لو أذنت لى سيادتك.. فيما يتعلق بأهمية المشكلة الاقتصادية، أود إن ينظر لها من زاويتين: على قد ما قدرت أتابع تفاصيل العملية، لاشك إن النظرة الاقتصادية السليمة هى التى ستؤدى بنا إننا نوضع كل مؤسسة وكل وحدة إنتاج فى وضعها السليم. ولكن أود أيضا إن احنا هنعرف إن لما هاجى أحكم على المؤسسة بأنها مؤسسة غير ناجحة، إن هذا الحكم بالذات ينبغى أن تعطى له فرصة معينة للمؤسسة لكى تحاول أنها تصحح نفسها.

آجى مثلا شركه تخسر فرضا مليون جنيه، لو جت السنة دى وخسرت نص وبعدين مخسرتش وبعدين حققت ربح.. دى صورة. صورة أخرى لأ.. خسرانة هقفل من النهارده.

فعملية النظر لتقييم المؤسسات والحكم عليها بالنجاح والفشل، هيستتبع بالتالى إن قوة العمل – عارفين إن احنا عمالة زائدة فى كل مرافق الدولة – هتبتدى تتحول، مش معقول هارميهم فى الشارع فى هذه المرحلة الدقيقة اللى بمر بيها. ممكن جدا يكون عندى outline معين، هبتدى أحولهم للقطاع الخاص مرة أخرى جايز، وأديله فرصة يشتغل هناك. فعملية السيولة بتاعت اليد العاملة من الوحدات التى ثبت فشلها فعلا الى نواحى أخرى ينبغى أن تكون موجودة فى المجتمع، مسألة حساسة فى هذا الظرف الذى نعيش فيه، ليه؟ لأن احنا عندنا مسألتين ليهم الصدارة فى مجتمعنا النهارده: المعركة أولا – كما قلت سيادتك – وينبغى ألا يكون هناك صوت أعلى من صوت المعركة.

وبعدين النقطة التانية: هى نقطة البناء الاقتصادى الذى سيدعم هذه المعركة. فأخشى ما أخشاه بعد ذلك، إن احنا بنيجى فى أثناء عملية التحويل الاقتصادى من وضعه الحالى الى الوضع الناجح اللى عاوزينه، إن يحصل عندنا بعض مشاكل قد ترفع صوت يمكن أن يؤثر على صوت المعركة.

فهنا المسألة مش متعلقة بالاقتصاد أو المعركة، ولكن متعلقة بأن التطوير الاقتصادى يكون هو بدوره فى خدمة المعركة ولا يؤدى الى مشكلات.

النقطة اللى بعد كده لو أذنت لى سيادتك: فيما يتعلق بتعريف العامل، سيادتك قلت: إن التعريف اللى قلته تعريف مبدئى فمتى يكون التعريف النهائى؟

عبد الناصر: هل ليك ملاحظات على التعريف.

كامل: لحد دلوقتى يافندم مافيش.

عبد الناصر: وأنا يعنى الحقيقة علشان قلت مبدئى حتى أسمع ردود الفعل لو عاوز تصحيح أقدر أصحح، لو ماكنتش قلت مبدئى كنت اضطريت..

كامل: بتيجى فى مفهوم المقابلة يعنى على أساس ما ليس كذلك، فهى فعلا لابد إنه يحدد كعامل، ومن الناحية الأخرى موقفه بالنسبة للنقابات يعنى.

عبد الناصر: وأنا متصور إننى باقدر إن أنا أطلع قرار من الاتحاد على أساس التعريف برضه فى آواخر هذا الأسبوع.

أيضا هناك بعض التعديلات لابد إن تجرى فى قانون الاتحاد الاشتراكى، نبتدى بهذه التعديلات.

أيضا أنا رأيى إن المحافظات والاتحاد الاشتراكى بيفضل كما هو، ولكن فى رياسة الاتحاد الاشتراكى حتى يمكن الخطوط التانية أنا مش عايزها؛ لأن الصورة فى الاتحاد الاشتراكى مجموعة من الشِلل، وإنت مرة قلت هنا: مبتعرفش كنت الأوضة اللى جمبك فيها إيه؟! فإحنا بدنا نفضى الأوض دى كلها وبعد الانتخابات تمتلئ مرة أخرى. (ضحك)

كامل: تأذنلى يافندم أكمل؟ فيما يتعلق بالانتخابات برضه يعنى سمعت فيها كلمتين، هل يمكن أولا تطبيق أو كيفية تطبيق الرجل المناسب فى المكان المناسب؟ أنا بحس إن الوضع الأسلم هو أن يكون هناك نوع من التوعية السياسية بعملية الانتخابات.. توعية سياسية، يعنى ما الذى نريده فى المرحلة المقبلة؟ إيه اللى احنا عايزينه؟ ما هى المسئوليات التى سيحملها الفرد الذى سيعمل فى المؤتمر، عليه مسئولياته إيه؟ صورة المؤتمر صحيح هو

هيوضعها لنفسه، ولكن لا شك إن فيه فى أذهانا برضه خطوط رئيسية مسبقة موجودة؛ والله هيكون مطلوب منه كذا وكذا وكذا، فيبتدى الفرد وهو داخل شاعر مش بس بمعنى إنه سيصل الى مكان، وإنما سيصل لمكان ليحمل فيه مسئولية ثقيلة فى مرحلة حساسة من مراحل التطور. دى النقطة اللى ينبغى أنها تكون موجودة فى ذهنه.

فإحنا عشان خاطر نسهل عملية الدمج فى داخل المؤتمر، ينبغى أن يكون هناك إعداد لها من خارج المؤتمر، ولكن ماننتظرش على أساس إن الأفراد نطمئن اطمئنان كامل على انه هو هيختار الفرد الصالح، ولكن نقول له: والله الفرد الصالح ينبغى أن تتوفر فيه مميزات معينة، هذه المميزات تفرضها فى هذه المرحلة المعينة ظروف هى كذا وكذا وكذا.

بعتبر إن دورنا فى هذا، يبقى استكمال للنواحى اللى سيادتك تفضلت بيها فى توضيح البيان قبل الاستفتاء عليه.

النقطة الأخيرة بعد ذلك: هى مسألة الفدائيين: وأظن إن لو كان عمل الفدائيين وجايز أن يكون هذا مطبق، وأنا لا أعلم يعنى يشترك فيه شباب من العالم العربى كله.. كله؛ على أساس تذكر سيادتك لما حدث لما جه الفدائى من لبنان واستشهد فى المسألة، يعنى شعور الفدائيين إن العالم العربى كله ممثل فى العملية. دى بس مجرد فكرة باعتبار الفدائيين حركة ليست فلسطينية، وأنها لم تترك لهم وحدهم كفلسطينيين وإنما هم قادوا الطليعة دى ثم استجاب لهم شباب متطوع من كل أجزاء العالم العربى.

متشكر قوى.

زكى: أنا بس بضيف بعض النقط عما اتقال، بالنسبة للقطاع الاقتصادى برجع لسنة ٦٥ لما اتخذت الإجراءات السعرية، قدمت هذه الإجراءات فى ذاك الوقت على أساس أن هناك عجز متوقع فاتخذت هذه الإجراءات عشان تسد هذا العجز.

لو نرجع للحسابات الختامية نجد أن هذا لم يتحقق بل إن زاد العجز!

عبد الناصر: سنة كام؟

زكى: سنة ٦٥. لما رجعنا بعد كدا وعملنا إجراءات أخرى، كانت أيضا عشان نسد عجوزات فى الميزانية وطلبنا من الناس المزيد من المدخرات. فى الواقع كنا بنحسب الادخار فى سنة أقل من السنة اللى قبلها؛ ودا معناه إن صافى المدخرات بيقل، فأنا أخشى ما أخشاه ومبقولش رأى نهائى يعنى. لكن مبدئيا، إن العجز الكبير اللى احنا بنواجهه يكاد يكون

من العسير إننا نواجهه بإجراءات اقتصادية؛ لأنه حتى من الناحية الاقتصادية مش من الناحية السياسية إمكانيات المجتمع إن هو يزود إمكانياته فى هذا العام بهذا القدر ضعيف، لأن الزيادة فى الاستهلاك الحقيقية ١,٧ لو كانت الزيادة ١,٧٪ هاخد منها إيه أقلل معيشة الناس؟ دا حتى هينعكس على الإنتاج فى النهاية صحيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. أمال هنجيب فلوس إزاى؟ فانا فى الواقع..

عبد الناصر: الزيادة السنوية فى الاستهلاك ١,٧؟

زكى: الزيادة الحقيقية لما نستبعد أثر الأسعار بالكميات، ولما نيجى نتتبع هذا نجد فى النهاية إن كأننا الحقيقة بناخد من الناس كتير وإحنا اللى مبنعرفش نتصرف صح! فيبقى العبء علينا إننا بنرجع نقول للناس: هاتوا تانى المزيد من المبالغ. فى الميزانية مبدئيا لما نقول إن فيه عجز ١٦٠ مليون جنيه صحيح إن لابد إننا نتخذ بعض الإجراءات، لكن مستحيل هنقدر نلاقى هذا القدر كله، فأنا بقول: فى تقديرى فى النهاية بنجد إن الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك فى القطاع العام؛ فإصلاح القطاع العام مش بس إصلاح الميزانية ولا شكل الميزانية ولا التعرف بس على طبيعة العجز هل هو عجز اقتصادى ولاّ عجز تمويلى يروح الى البنوك، بل إن كفاية القطاع العام عايزة تغيير جذرى.. عايز تغيير كبير عاوز تغير فى الأسلوب ذاته؛ لأن الواقع طول ما الأسلوب الحالى متبع مش ممكن أبدا هنقدر نصل الى الكفاية الإنتاجية المطلوبة.

هضرب مثال بسيط، إحنا عايزين نزود صادراتنا، ونقول إنه من الناحية الاقتصادية عشان نسد العجز بتاعنا وعلشان نسد ديونا لازم صادراتنا تزيد كل سنة ٦٪ على الأقل المنظورة وغير المنظورة.. دا هدف إن مكناش هنفذه مش هنقدر نسدد الديون أبدا.

إحنا بنعد ميزانيتنا ونحضر نظامنا على هذا الأساس، لازم يتجاوب القطاع العام معانا فى هذا. طيب إذا كان مصنع من المصانع من مصلحته إنه يبيع فى السوق المحلى لأنه لو صدر هيخسر، يصدر ليه؟! إذا كان هو لو هيصدر هيجى السنة الجاية ميخدش علاوات، ليه؟ لأن سعر صادراته مثل اليوم تمنها ١٠ مليون جنيه فى السوق المحلى، لو هيصدرها هيبيعها بـ ٦ مليون، صحيح هياخد إعانة لكن قيمة المبيعات بتبقى بـ ٦ مليون. لما نحسبها بالبسط والمقام اللى بنثبت الكفاءة الإدارية بتاعته هتخليه ياخد تلتين علاوة، وإذا خد أقل من كذا ٪ من العلاوة، اللى مايخدوش بدل إحنا بشر

برضه ومش ممكن هطلب من الناس دى إنها تتجاهل كل هذه القواعد ولكن تفكر فى مصلحة الدولة إنها تصدر.. مستحيل يعنى.

فلابد إن نفس النظام يتغير.. نظام الأجور لازم يتغير، نظام العلاوات والزيادة المتتالية فى الباب الأول. وإحنا عملنا مره مشروع ميزانية بعد ٥ سنين، تصورت أنا البلد هيجرى فيها إيه بعد ٥ سنن لقيت عجز ميمكنش حد يقدر يواجهه أبدا، حتى لو خدنا إجراءات اقتصادية زى اللى فى سنة ٦٥، اللى بتعتبر من أعلى الإجراءات اللى اتخذت لأنها جابت فوق الـ ١٠٠مليون جنيه فى السنة. طيب يبقى إذاً لابد إن من الآن نتخذ الأسلوب السليم الصحيح، اللى احنا قلنا فى وقت من الأوقات: بنربط زيادة الأجور بزيادة فى الإنتاج ودا مقياس عادل المجتمع ميقدرش يرفضه، ولكن أكثر من هذا وذاك لابد أيضا من أسلوب العمل نفسه يتغير.

أنا بقول: إن المسألة مش مسألة هصحح الميزانية، أنا بقول: أولا اللبنة اللى فى المجتمع الاقتصادى اللى هى الشركة، سيادتك أثرت نقطة بسيطة إن الشركات دى كانت فى الأول تبع بنك مصر، ليه كانت بتشتغل الأول؟ أنا بقول: هذه الشركات لما كانت تبع بنك مصر وبتاخد فلوس، هل دا كان بيعكس على ميزانية الدولة؟ هل دا كان بيؤدى الى عجز فى ميزانية الدولة؟ لأ. ما أطلع الشركات دى كلها الفائض اللى يجب تحقيقه، وهذا الفائض باحصل عليه بدل الاقتصاديات المطروحة بقول له: تكاليفك كذا أرباحك كذا.

وأنا بقول: لابد إننا ننشئ صندوق استثمار مش صندوق بنك استثمار، مش هننشئ بنك كبير لكن حساب يتولاه البنك المركزى. أى شركة ليها حسابين.. لها حساب النقد الأجنبى، ولها حساب النقد المحلى؛ النقد المحلى بندرس المشروع واقتصادياته، وبعدين بيوافق على هذا المشروع لأنه داخل فى الخطة. كل المدخرات اللى بنحصل عليها بعد تصفية ما يلزم للأجهزة الإدخارية من سيولة، بتروح لهذا الصندوق. الصندوق دا بيتعمل له خطة تمويلية، مابتتعملش خطة تمويلية بحيث إن المدخرات لما تقل لازم أقلل فى الاستثمارات بتاعتى، وبعدين بنك الاستثمار اللى يتولاه البنك المركزى بياخد هذه المبالغ وبنوزعها للشركات. الشركات أيضا لابد أن تعيد ميزانيتها من جديد، لأن فيه شركات رأسمالها أكتر من اللازم وشركات أقل من اللازم وشركات بقالها ١٥ سنة ورأس مالها هو هو، فقيمة النقود نفسها اتغيرت – مش معقول – وبعدين قعد يقترض ويدفع ٦٪!

وبعدين فيه شركات بناخد منها أرباح وبناخد منها فوائد، وبنقول لها: إدفعى إنتى السندات اللى عليكى، وفيه شركات مبتدفعش كدا.

اقتصاديات المشروعات مش معروفة، حتى لما نسأل إحنا طب نمشى فى أنهى مشروع اقتصادياته سليمة؟ ماقدرش.. لأن اقتصادياته مش موجودة عندى. العملية مش منقاه، وبعدين بنجى نعمل حسابات، كل سنة نقول نزود السكر، لأ.. ننقص الزيت، لأ.. نعمل كذا! وبعدين اقتصاديات المشروع المنتج مجهولة! مثلا شركة زى شركة السكر، ليه؟ من أكفء الشركات من ناحية الإنتاج، لكن من ناحية الميزانية من الصعب إننا نحكم عليها ما لم نلم كل المبالغ اللى هى المحملة بيها علشان نتعرف على اقتصادياتها؛ فلابد إن جهاز الأسعار كله يعاد النظر فيه.

ممكن إحنا نكون اتكلمنا فى مشروع ضريبة مشتريات موحدة على الشركات، وبعدين الشركة اللى عاوز إنتاجها مينقصش بندفع لها الضريبة وبندفعها تانى فى شكل إعانة، لكن أبقى عارف اقتصاديات المشروع إيه؟ وأبقى عارف فى الوقت نفسه ما هى التكاليف الاجتماعية التى تتحملها الدولة نتيجة سياسة معينة؟

يمكن أغير رأيى من الناحية الاجتماعية، لأن جايز رزقها حتى اجتماعيا فى المدة الطويلة أكتر؛ يعنى يصح أوى أنا مبقولش دى كسياسة لكن يمكن لما أشوف تكاليف تشغيل الخريجين، ما يمكن لما أبص لو مشيت فى السياسة دى على مدى طويل مقدرش أمشى فيها، وبعدين أقول: كنت أقدر أغيرها النهارده أحسن ما بعد ٦ –٧ سنين ماقدرش أغيرها.

يمكن أعمل إعانة بطالة للخريج، يمكن أشجع القطاع الخاص فى كثير من القطاعات، عشان يمتص عن الدولة هذا لازم أحط سياسة واضحة المعالم فى هذا. سياسة الاقتراض الحقيقة مش واضحة أبدا.. مديونية الحكومة، وللأسف إنى أقول: إن احنا مش ماشيين دستوريا؛ لأن إن احنا من ناحية الدستور ميجوزش أبدا إن الدولة تكون مدينة بأكثر من ١٠٪، ولازم تسددها فى خلال السنة، فلما تجاوزت الـ ١٠٪ إتفتحت حسابات سرية، وبعدين الحسابات السرية بقى فيها ١٠٠ مليون و٢٠٠ مليون! أنا إمبارح بسأل.. بيقولوا ٣١٨ مليون جنيه! يبقى مش ممكن توقفوها دلوقتى، ولازم أعمل قرض بالمبلغ ده وأمتصه. العملية كونها تعمل عبء على الخزانة بقرض ٤٪، ما هتاخده تانى من البنوك.. ماهو فائض البنوك هيزيد، لازم أحول العملية دى كلها وأعمل سندات.. كل الدول بتحارب وتطلب سندات، وبعدين لازم أطهر عملية التمويل دى كلها من ميزانية الدولة، بحيث إن الشركة ملهاش أبدا تعمل ميزانيتها زى ماهى عاوزة بالأسلوب التجارى وليس لها علاقة بى ولا تصب فى ميزانية الدولة لا شكلا ولا موضوعا، إلا من حيث الفائض اللى باطلبه منها؛ بحط عليها فائض معين أو أعمل ضريبة معينة بشكل أو بآخر، وبعدين المشروع اللى بشوف إن هو لابد اللى بياخد استثمار بامشيه.

بنيجى فى القروض الخارجية، دلوقتى بنيجى إحنا نلتزم بندفع قروض علينا كذا مليون جنيه، طيب القروض دى جاية منين؟! مثلا من السد العالى، طيب السد العالى دا بناء مش بيطلع كهربا ومياه، يبقى أنا هدفع منين إذا مكانتش الكهربا استغلت فى الصناعة والمياه استغلت فى الأرض؟! الخطة لازم تكون كده. يعنى موارد الدولة لازم باشوف يبقى أنا على أقساط سد عالى وبعدين لا الكهربا استغلت ولا المياه، طيب هدفعها منين؟!

آجى للمشروع الصناعى، طب المشروع الصناعى تاه فى وسط المشروعات، أنا بقول: لأ المشروع الصناعى زى ما بمسك له حساب بالنقد المحلى بأمسك له حساب أيضا بالنقد الأجنبى، بحيث إن المشروع اللى بيتقدم وبيدرس وبيقيم اقتصاديا، وبيتقال إن هذا المشروع بيسدد نفسه وليكن فى ١٠ سنوات؛ يبقى إذاً هذا المشروع يوم ما يصدر أنا هتيح له فى ظل هذا النظام الجديد أن يحتفظ بقيمة صادراته فى حدود القسط المستحق عليه فى حساب بنك الاستثمار لأن هو يسدد نفسه بنفسه، علشان لما مايسددش يبقى ندرس موقفه، يبقى إحنا غلطنا فى تقديرنا فى تقيمنا ماكرروش.

لكن المشروع اللى بينتج ويحل محل استيراد، أنا فى ميزانتى المبلغ اللى كان هيوضع لهذه الواردات بديله وأسدده عنه؛ يبقى بهذا الأسلوب أقدر أوفى نفسى بنفسى، لكن الحقيقة لا ديونا الداخلية ولا ديونا الخارجية معمول لها خطة للسداد، ولا إقتصاديات المشروعات محطوطة بأسلوب يتيح لى أنى أتعرف على هذه التفصيلات.

أنا جاهز تقريبا فى كل هذا بمشروع كبير لهذا الوضع لتصليح المسائل دى كلها. طبعا هنتكلم عن حاجات كتير لأنها بتمس الموضوع؛ سواء كان السياسة السعرية أو العمالة أو الأجور أو العلاقة بين الشركات وبعضها أو المؤسسات وبعضها وبينها وبين الدولة. ويمكن إتقال: إن لابد أن نتخذ إجراء يعنى الكل مع بعضه ماشى. المسألة أنا أول ما كنت بتكلم باستمرار على تغيير شكل الميزانية، لكن المسألة مش كده دى جزء.. ده الشكل، يمكن يعنى هو ده مش هيحل جذرى لكن يمكن هيحاول إنه يمكنا من العلاج، لكن ده مش العلاج؛ يعنى ده هيظهر حقيقة الداء، لكن العلاج مايكمنش هنا بيكمن فى الأسلوب ذاته.

طبعا يتبقى نقطة أخيرة ودى عايزة كلام كتير، وهى إن احنا بنقول له ده كله. إحنا بنتكلم على بنى آدمين مش آلات يعنى فى النهاية الإنسان هو اللى بيشتغل، والواقع إن الواحد بيحس إن الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ضعف فى البلد وكتير يعنى، وإحساس الفرد بذاتيته والفكر والإبداع والعمل ضعف كتير الحقيقة؛ وده يمكن معرفش عاوز تغيير شامل فى أسلوبنا وفى ثورتنا الاجتماعية. عاوزين ثورة شاملة فى هذا المجال،

لأن اللى بنقوله أحيانا ينوء بحمله المجتمع، لأن بنقول كلام يصح نحط قانون وتشريع ونيجى ننفذه نلاقيه ينهار؛ لأن اللى قادر يشيله مش موجود أو الإنسان والمواطن ده ماربيناش فيه الإمكانيات والقوة والروح اللى تساعده على إنه هو يتحمل هذا العبء!

الحقيقة عاوزة طبعا دراسة شاملة لسياسة التعليم، وهل هى تكون بالشمول ده كله ولاّ نخصص؟ أنا لسه كنت قارى أول إمبارح إن اسرائيل قاعدة مركزة فى الحتة ديه، وبتهتم بعملية إنها تنتقى مجموعات من الناس لأن العلم بيتطور بمعادلة هندسية مهياش عددية. وإحنا مش هنقدر نلاحق هذا الركب إذا كنا هنهتم بالأعداد دون الكم يعنى الكيفية ذاتها ولو فى قدر معين من أنواع التخصص؛ لأن الواقع العملية دى تعوز مننا مجهود كبير.

أيضا مسألة التكنولوجى، وده اتكلمنا عليه كتير وأنا فى تقديرى التقدم العلمى ده مش هيستورد عن طريق النشرات أو الكتب أو استيراد العلماء. أنا فى رأيى إن ده يمكن اللى دعم يوغسلافيا إنها تتوسع فى سياسة الاستثمار الأجنبى وتحاول يعنى أنها تلجأ إليها، أنها عانت أولا يعنى مش مسألة نقص رأس المال بقدر ماهو نقص الفكر ذاته لأنها عاوزة الراجل ييجى بأفكار.

وإحنا بنقول: إن طبعا فى جميع الأحوال إحنا مبغيرش سياستنا، وبنقول: الاستثمار الأجنبى؛ يعنى فتحنا أو غيرنا إحنا فى جميع الأحوال بنختار أى مشروع وبنختار المستثمر وطبيعة المشروع وكل شئ، لكن يعنى ده برضه بيحتاج الى نوع من التعديل أو نوع من إعادة النظر فى سياسة الاستثمار الأجنبى، فى ضوء التقدم العلمى الكبير اللى حاصل فى العالم، اللى لم نتمكن إحنا برضه من استقدام بعض الخبراء إلا عن طريق نوع معين من الاستثمار؛ مش بس للخبرة، برضه عشان نشوف الإدارة ونتعلم ونشوف غيرنا. الناس بتسافر بره؛ مشروع حى أمامنا لا شك إنه أسلوب من الأساليب اللى تمكنا من إننا نحذو حذوه بطريقة أو بأخرى.

البشرى: الحقيقة موضوع الإصلاح الاقتصادى، هو موضوع طويل وعريض وأنا فى نظرى يمثل التعديل الواقعى لبرنامج ٣٠ مارس؛ لأنه بعد ما نال إجماع الشعب الكامل يبقى مطلوب إن فيه ناحية تطبيقية.

وأعتقد النقطة الأساسية هى الإصلاح الاقتصادى، هو الحقيقة الموضوع ده طرق فى مرات كثيرة فى السنوات الماضية واشتركنا فى جوانب فكرية فى عدة نواحى، بس فيه نوع كده من التحذير الواحد يعنى يحطه قدامه. لكبر الموضوع وتشعبه بعض ساعات فى الواقع بيخدنا فى اتجاهات، وبنمسك ونركز يمكن فى الآخر بنركز على

جزئيات وبعدين بنجد فى النهاية الى إن الموضوع فعلا مآداش بالنتيجة اللى كانت متوقعة منه؛ زى الأمثلة السابقة التى قيلت دلوقتى عن برامج الإصلاح الاقتصادى فى سنة ٦٥ أو فى أعقاب سنة ٦٥. أنا بيتهيألى ناقصنا حاجة أساسية جوهرية، إن احنا يكون قدامنا سياسة واضحة وخط الأفق يكون ظاهر أمامنا جميعا؛ لأن الحقيقة دى إحنا مش موجودة بالنسبة لنا، ويمكن موجودة بعض انطباعات فكرية واجتهادات فى بعض مواقع عامة وفى بعض القطاعات المعينة، يمكن بتعبر عن أمانى أكثر ما تعبر عن واقع متجانس يمكن يربط بجوهر معين. أنا بيتهيألى عشان نبقى واقعيين..

النقطة الأولى: الإصلاح الاقتصادى مرتبط بالمقدرة على البناء الاقتصادى، وأنا بيتهيألى فى دى جرت مناقشات مع سيادتكم ويمكن وصلت لصور معينة. يعنى أنا مبتكلمش على تحديد أرقام، إنما آخد منها تحديد أسلوب.. يمكن لازمنا أسلوب معين إن احنا نستكشف أبعاد الموقف الاقتصادى لفترة طويلة على أساس عدة افترضات.. افتراضات كثيرة يشترك فيها كل القطاعات ماعدا القطاعات الاقتصادية، وفى الآخر نعرف أو نقدر نحدد بشكل تقريبى إيه المقدرة الاقتصادية بتاعتنا على المستوى الطويل لفترة معينة، ومن دى بنقدر برضه بنحدد إيه الإمكانيات اللى هتتاح للقطاعات المختلفة اللى هى فعلا هتبنى نفسها فى حدود هذه السياسة، واللى هتشارك أيضا فى إضافة للمقدرة الاقتصادية المتزايدة المستقبلية.

العملية دى لو خدناها من ضوء الواقع، ومن ضوء إن احنا مجموعة من المشروعات بنعمل افتراض منتهى عن وضع اقتصادى معين، وبعدين بنمسك المشرعات اللى فى نظرنا تؤدى بنا الى هذا الموقف، وبعدين نشوف نتائجها وندرسها مضبوط وندخلها فى النتائج، ونشوف هل النتائج تنطبق ولاّ لأ؟ وبعدين نعدل الناحية دى مرة واتنين وتلاتة الى أن نصل الى ناحية اللى هى تمثل الحدية وتمثل الكفاءة النهائية للموضوع.

بيتهيألى الموضوع لو هو اتعمل كده بيريحنا كتير قوى، لأنه بيرسم لنا خط أفقى طويل وفعلا حاجات كتيرة جدا يمكن يستحيل علينا إن احنا نعملها فى أشهر أو فى سنة، إنما بتبقى من السهل جدا إنها تتعمل لو كان الواحد يجد إن المجال أمامه ممتد الى عدة سنوات. بالشكل الأول يبقى لازمنا الناحية دى نركز عليها ودى نعتبرها موضوع منفصل، تحديد السياسة المسبقة.. خط عن السياسات المسبقة.

وبعدين الخط التانى: لازم ننزل السياسات دى الى برامج محددة، والبرامج المحددة بتنزل على هيئة خطط.. خطة إذا كانت ٣ سنوات أو خطة بتاعة ٥ سنوات أو ٧ سنوات، إنما برضه نقدر نحاول إن احنا نشوف على فترات زمنية قليلة شوية من حدوده الإحساس بتاعنا، ونقدر نقول: إن دى هنعملها خطة بتاع ٣ سنين، وبعدين خطة ٥ سنين.

يعنى بشكل معين يبقى أمامنا الخط كله ممتد أمامنا، إنما نركز عليه الأضواء بشكل مركز أكثر، والمشروعات تكون مدروسة بشكل أكثر ومحددة من كافة تفاصيلها؛ بحيث إن كل مشروع يبقى معلوم الحدود الكاملة لهذا المشروع فى جميع القطاعات.

مرتبط بناحية البرنامج برضه اللى هو يمثل أسلوب عمل، إعادة التنظيم فى الواقع؛ لأن برضه أنا شايف نقطة إن احنا نعيد التنظيم فى المؤسسات اللى بتخوض العمل؛ لازم نخلى المؤسسات مكتملة ونشيع نوع من التجانس فى العمل. فيه كثير جدا من عدم التجاوز بيؤدى اللى البعثرة فى الجهود فى اتجاهات كثيرة جدا، ويخلى إن عملية الإنطلاق يمكن تكون محدودة بعض الشئ موجودة فى محيط التخصصات كلها؛ يبقى برضه دى نقطة التنظيم يعنى نقطة السياسة العامة.. ده مدخل هنجيبله ناس لدراسة هذا الموضوع.

وبعدين برنامج محدد للخطة والتخطيط فيما يختص بالخطة بتاعتنا إذا كان هنستخدم خطة الإنجاز، ثم ننتقل بعد خطة الإنجاز الى خطة لغاية ٧٥ ونركز على النقطة دى، وهى فى الواقع نقطة أساسية إن احنا مابنكتفيش بخطة الإنجاز.

فأنا بقول: إن النهارده أصبح علينا وخصوصا فى المرحلة اللى احنا بنبنى فيها ذاتيتنا النهارده، إن تكون صورة أقرب ما تكون مضاءة فى المدة من ٧٠ الى ٧٥ بحيث إن قطاعات العمل كلها تبقى معروفة؛ لأن احنا كمؤسسات بنشارك فى العمل وبنستفيد من المؤسسات الأخرى اللى قد تدينا طاقات معينة للعمل.

فيبقى النقطة التالتة فى الواقع: إعادة التخطيط لغاية ٧٥.

العملية الرابعة فى ذهنى اللى هى التطبيق: ودى نقطة أساسية يعنى اللى هى بتقول بسبب القطاع العام؛ لأن الشركات أو بعض الشركات كانت منطلقة فى فترة معينة ثم نشأ نوع من تقييد حرية الحركة لهذا القطاع، يمكن نقدر نقول: إن مستوى التكنولوجيا زاد، ويمكن نقدر نقول إن مستوى الوعى الفنى يمكن زاد من غير شك زاد زيادة كبيرة قوى. إنما يمكن نقول إن مدى الانطلاق تجمد شوية أو قل شوية نتيجة حاجات معينة؛ لأن احنا فى عملية التنظيم على مستوى الدولة بنبص للناحية الاقتصادية فترة إختصاب

بتاخد شكل، وبعدين برضه حركة المجتمع معاها بتخلينا فى الوقت نفسه نعدل بعض الإجراءات.. مابتبقاش متربطة مع بعض الترابط الكافى وقد ينتج عنها نوع من الجمود.

على سبيل المثال، حاجات رفيعة فى اللقاءات الكثيرة السياسية، يعنى الحقيقة اللقاءات كلها عن البرنامج كانت سهلة وميسرة لأن كل الناس حفظاها، ويمكن يعنى دهشت لأن أى عامل كان حافظه، إنما عدد المشاكل الفرعية اللى بتأثر عليهم فى العمل كثيرة، ودى اللى ركزت عليها تركيز كبير قوى. فيه حاجات رفيعة جدا لو أعطيناها لشركات تحل المشكلة وهى للأسف نتيجة تراكم مجموعة أنظمة ومجموعة قرارات بدون قصد وجدت نوع من التجمد شوية.. يعنى الواحد يبقى يبص أمام مشكلة متجمد، طب ليه؟ مشكلة فيه كذا وكذا فين وفين وبعدين نحلها.

فأنا بيتهيألى برضه لو نرجع نرد أنفسنا الى المبدأ العام إن الوحدة الاقتصادية يجب من الأصل تمنح عملية التنفيذ، أنا بيتهيألى بهذا الشكل إن نحل مشاكل كثيرة جدا.

موضوع خامس وده أساسى برضه: اللى هو موضوع الرقابة والمتابعة: هو فى الواقع التنظيم الإدارى يعنى وصل لمراحل كبيرة قوى عندنا، ويعنى زى ما سبق يمكن قلت مرة قبل كده: يعنى إحنا لو نقارن نفسنا فى معرض التنظيم الإدارى، بنجد نفسنا دولة متقدمة جدا فى ناحية التنظيم الإدارى، وناحية تحديد واجب المؤسسة وتحديد واجب الشركة؛ كل هذه العمليات يعنى إحنا أخذناها. لو قارنا نفسنا بالهند أو بانجلترا حتى، لما بنمسك فيها القطاع العام أنا بجد هناك مشاكل وبقرا عن المشاكل أكثر من المشاكل اللى موجودة عندنا!

عبد الناصر: الكلام ده لأعضاء اللجنة.

حجازى: المسألة محتاجة إننا منعقدهاش لنفسنا، قدامنا سنة وبعدين ناخد الخطوة.

عبد الناصر: الحقيقة الواحد عايز الصورة برضه تبقى واضحة، أنا فى الفترة الأخيرة بعد العدوان عمال أطالب بأن الواحد قبل ما يدى قرار أو شئ لازم يعرف الحقيقة، وقعدنا عملنا اجتماعات فى اللجنة التنفيذية العليا وثبت بعد كده إننا موصلناش للحقيقة! ودى برضه أعتقد إنها صورة مطلوب من اللجنة الاقتصادية إنها تديهالنا والعملية مش إننا ناخد اجراءات، وبعدين مثلا أنا فاهم إن بالنسبة للبيرة رفعنا سعرها فخسرت مكسبتش!

صوت: وتذاكر السينما.

عبد الناصر: إذا كان حاجات زى دى، ليه منصلحهاش على طول؟! التليفزيون أنا فاهم بعض الحاجات موجودة بكميات كبيرة؛ لأن رفعنا التمن من ٦٠ جنيه لـ ١٥٠ جنيه النتيجة هى فى المخازن، موجود أد إيه التليفزيون فى المخازن؟

البشرى: ٢٣ ألف جهاز يافندم، إحنا تقدمنا إننا ننقص الإتاوة لأنها وصلت حوالى ٤٥ جنيه فإحنا قولنا إن ننقصها للنص، وبعدين توقعاتنا من الزيادة فى البيع مع إن المواد موجودة إحنا مش هنطلب عمله زيادة؛ فهتخلى حصيلة الخزانة تقريبا متوازنة.

عبد الناصر: مافيش شراء.. مبتبعش يعنى؟!

البشرى: لأ.. ماشى يعنى بس على مستوى قليل، حوالى ٣٠ ألف جهاز كانت كبيرة خالص ولكن قسطناها السنة اللى فاتت.. تقسيط مش شرا يعنى على مستوى ٣٠ أو ٤٠ ألف فى السنة، فى حين إننا عايزين حاجة من ٥٠ لـ ٦٠ ألف عشان المخزون، فكنا قدمنا اقتراح.

فائق: هو يافندم بعد ما الشبكة امتدت فى وجه قبلى، النهارده فيه طلبات كتير للناس بتطالب بتخفيض الأجهزة.. يعنى عايزين يشتروا والسعر مرتفع، وبعدين برضه بالنسبة للتقسيط مافيش تسهيلات ائتمانية يعنى التقسيط عمليا مش قائم، محتاج تفكير كبير أوى.

صدقى: النقطة اللى أثيرت بالنسبة للانتخابات اللى قالها الدكتور حجازى بأن هل نترك كل واحد يرشح نفسه؟ أنا أعتقد إن الفائدة من منع بعض العناصر اللى احنا نعتقد إنها غير صالحة من أنها تتقدم للترشيح، يمكن الضرر منها أكثر بكثير مما لو أطلقنا وفعلا الناس حست بالحرية فى إنها مش بس بتنتخب، ولكن كل واحد حابب إنه يرشح نفسه بيرشح نفسه.

وأنا برضه بعتقد إنه الوعى بتاع الجماهير النهارده، أصبح أكثر بكثير من تجربتنا السابقة فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى أو الاتحاد القومى الذى سبقه؛ لدرجة يمكن أنا بعتقد التنظيمات الموجودة سواء النقابات أو تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، فى الفترة الأخيرة فى الواقع إن بعض الناس تجاوزت هذه الأجهزة.. يعنى هذه الأجهزة مكانتش هى

مسيطرة على الناس، بقدر ما وعى القاعدة الشعبية نفسها هى اللى حددت الأسلوب والدور اللى قامت به جماهير الشعب فى يوم الاستفتاء.

الناحية دى معناها إن احنا من المصلحة إننا نترك حق الترشيح. إنما النقطة المهمة الحقيقة إن احنا هل بنترك الترشيح فى الوحدات الأساسية مباشرة إنه يوصل الى المؤتمر؟

وأنا بتفق مع الدكتور لبيب إنه قد يكون من المصلحة إيجاد مصفاة بحيث إن الوصول للمؤتمر عن طريق مرحلة أخرى سابقة. إنما اللى يلى هذا بعد الوصول للمؤتمر واللى أنا بعتقد إنه مسألة مهمة جدا عملية انتخاب اللجنة المركزية داخل المؤتمر؛ لأنه إذا كان المؤتمر وعضويته مهمة فأنا بعتقد إن عضوية اللجنة المركزية مافيش شك إنها مهمة جدا، من حيث ضرورة الاطمئنان الى إنه فعلا ماينفذش الى اللجنة المركزية إلا العدد القليل جدا، إذا جاز إننا نسمح بوجود هذا العدد من الناس الغير مؤمنين بالمبادئ القائم عليها الاتحاد الاشتراكى.

دى الحقيقة عايزة مجهود كبير فيما يختص بالعمل داخل المؤتمر بعد انتخابه؛ لضمان إن اللجنة المركزية تطلع لجنة سليمة دى النقطة الأولى.

أثير أيضا موضوع فيه اجتماعات حصلت الفترة اللى فاتت، والواقع إن فى الاجتماعات دى أثيرت كثير من المشاكل مش كلها مرتبطة بس ببرنامج ٣٠ مارس.. مشاكل الجماهير، والحقيقة الواحد حاسس إنه كان فيه تراكم للمشاكل وفيه إحساس إن مكانش فيه حد مهتم إنه يحل هذه المشاكل؛ يعنى فيه حاجات كثيرة من المشاكل القائمة ممكن جدا لو المسئول يعرفها يبت فيها، وليس فى قانون الدولة ما يمنع.

إحساس الجماهير إن محدش مهتم يحل لها مشاكلها، وده حقيقى يعنى تراكمت المشاكل بلا حل وشعور الناس بلا رغبة فى حل مشاكل الناس. فلو إحنا بنجمع المشاكل اللى أثيرت فى هذه الاجتماعات الشعبية، ونشوف إيه اللى منها فعلا عن حق الناس بتشتكى منه ويمكنا إننا نحله، أنا أعتقد إن ده بيجيب نتيجة ايجابية سريعة.

يمكن إن جزء كبير من ارتياح الناس الفترة اللى فاتت، هو إنه قعدوا مع المسئولين وأثاروا المشاكل، وفيه كثير من هذه المشاكل وجدت طريقها للحل؛ فيعنى إدى صورة إن الدنيا اتغيرت، فالحاجات اللى مكانتش بتتحل إبتدى الأسلوب يتغير وإبتدت المشاكل تتحل.. ده مرتبط بنقطة سيادتك بدأتها فى أول اجتماعات مجلس الوزراء الحالى وهى موضوع الأمل.

يعنى أنا بقول: من الناحية النفسية اللى جاءت عقب النكسة، الحقيقة هى يمكن كانت إضافة الى حالة نفسية كانت موجودة.. حالة ضيق نفسى عام نتيجة لصورة سوداء يمكن إحنا قعدنا نديها للناس على مدى سنتين ثلاثة خلت الناس فقدت الأمل. يعنى لو نتخيل للى حصل السنتين اللى فاتوا.. رفعنا أسعار، وفرضنا ضرايب، ووقفنا تعينات، وخفضنا أجور، ويمكن فصلنا ناس بالإضافة الى النكسة، يعنى كانت الصورة حالة من سئ الى أسوأ؛ فكانت الصورة الحقيقة اللى خلت الناس فى حالة تمزق نفسى، بالإضافة الى واقع الهزيمة العسكرية فى حد ذاته على الجماهير.

الحقيقة اللى حصل من ٩ و١٠ يونيو الى الآن، وهو كان يمكن اللى فرج عن الناس شوية إن حسوا إن الدنيا ماسائتش للدرجة اللى تصوروها من جميع النواحى. أنا بعتقد إن بعض الإجراءات اللى اتخذت فى الفترة الأخيرة؛ مثلا الإعلان عن تعيين الخريجين، الكلام عن بعض الآمال فى المستقبل يمكن حضرتك أشرت إليه فى برنامج ٣٠ مارس، الآمال فى البترول إنه – إن شاء الله – بيجيب خير.. وهكذا جاب الناحية المضيئة اللى تغلبت على الصورة السوداء النفسية اللى كانت مسيطرة على مشاعر الجماهير، اللى بعتبر إننا كدولة أو حكومة ساهمنا فى إعطاء هذه الصورة وادينا صورة فيها سواد أكثر من حقيقة الأمور.

إرجاع الأمل الى النفوس، هى مهمة أساسية بدأناها بالمرحلة اللى فاتت ويجب إننا نستمر فيها فى المرحلة القادمة.

النقطة الرابعة اللى أثيرت الآن: موضوع الإصلاح الاقتصادى: الكلام عن موضوع الإصلاح الاقتصادى إن فيه وحدات إنتاجية خسرانة أو كسبانة. أنا بقول: عملية الإصلاح الاقتصادى هى عملية أشمل من هذا، هى أولا طبعا لابد فى عملية الإصلاح الاقتصادى النجاح الاقتصادى للوحدات، لكن عملية الإصلاح الاقتصادى بتضمن عدة نواحى..

الناحية الأولى: ناحية تنظيمية: الأخ حسن عباس إتكلم عن موضوع الأسلوب أسلوب العمل داخل الوحدات، نشوف إحنا الدول الأخرى عملت إيه؟ الحقيقة هى مادخلتش على الوحدات ولو الاقتصادية كوحدة ناجحة أو فاشلة بقدر ما ناقشت أسلوب العمل فى اقتصاد الدولة؛ يعنى إعطاء حرية للوحدات، التخطيط المركزى ولاّ التخطيط على مستوى الوحدة، لا مركزية التخطيط ولاّ مركزية التخطيط، سياسة الأسعار وإعطاء الحرية للوحدات الإنتاجية للتسعير، الأسلوب كان هو المدخل لعملية الإصلاح الاقتصادى. وبعدين طبعا ده بيقودنا الى هل الوحدة الإنتاجية ناجحة ولاّ غير ناجحة؟

لذلك أنا بعتبر الواقع إذا كان هناك بعض المصاعب الموجودة فى بعض الشركات، فأنا بعتبر بتغيير الأسلوب قد تزول العقبات لهذه الوحدات.

أنا هدى مثال بسيط سيادتك بتشير الى القطاع الخاص، شركة مثلا كانت ملك عبود والنهارده قد تكون مش ناجحة، طب أنا هاقولها عبود لما ييجوا يقولوا له البلف اللى فى الوحدة الفلانية النهارده اتكسر أو اتعمل، هيقول: إنزلوا اشتروا واحد تانى.

فى القطاع العام لازم نعلن ونعلن عن مناقصة وننشر فى جرنال ونستنى جمعتين ثلاثة على ما تتم المناقصة؛ طبعا ده يعنى أد كده من قيمة الإنتاج أو من قيمة الوقت. ده مثل بسيط، طبعا ده معناه إن أسلوب العمل نفسه داخل الوحدات كقطاع عام، إحنا فضلنا نقيده بلوائح وإجراءات لحد ما وصلنا النهارده إنه أنا لا أتخيل إن الشركة ومجلس إدارة الشركة إنه غير قادر يقول إنه محتاج كام عامل براد مثلا، ولكن اللى يقدر يقرر له انه محتاج كام عامل موظف قاعد فى لاظوغلى. ده اللى حاصل لأن المركز الإدارى هو اللى يقول له طبعا مثل هذا التدخل ينعكس على الكفاءة الإنتاجية للوحدات.

النقطة الثانية: إننا حملنا الوحدات الاقتصادية بأعباء غير منظورة، ده فيه حاجة فاتت فى ميزانية سنة ٦٤/٦٥ يعنى فاتت محدش خد باله؛ عملنا رسم ٥٪ جمركى على كل قشاية جاية من بره ، إزاى رفعنا رسم الاحصاء من ٥٪ لـ ١٠٪ ودى حتى ماذكرتش فى مناقشة الميزانية. معنى هذا إن حتى السلع المنتجة للتصدير اللى فيها خامات مستوردة من بره نحملها رسم.

مثل هذه الإجراءات ده فيه عشرات مثل هذه الأمثلة، لذلك لازم ندخل فى مناقشة أسلوب العمل فى القطاع العام، ندخل فى تقييم الوحدات الناجحة والغير ناجحة.

الحقيقة لازم نحط معايير للنجاح والفشل قبل ما نحكم، ليس المعيار هو إن شركة بتكسب وشركة بتخسر إطلاقا، ليس المعيار كمان قيمة الإنتاج؛ الشركة قد تكون ناجحة لأن إديتها أنا خامات شركة ثانية ما ادتهاش. شركة النصر للسيارات، إحنا جينا فى سنة قلنا نستورد ومندهاش مأنتجتش، لو كنا اديناها نص الرقم من النقد الأجنبى كانت أنتجت وحققت ربح، ما ذنب الوحدة الإنتاجية فى هذا؟ أنا أعتقد إننا حملناها الفشل بينما هى كوحدة إنتاجية مكانتش تتعرض لهذا الفشل.

النقطة الثانية برضه: الكلام اللى قاله الأخ حسن عباس، أنا بأحث شركاتى على أنها بتصدر، الشركة لما بتصدر قطعا أمام المنافسة الأجنبية بتلجأ إنها تخفض السعر. الشركة حققت سياسة الدولة فى أنها زودت صادرات، تقوم ماتحققش نفس درجة الربح كشركة أخرى آثرت أنها ماتصدرش وما تستمعش لسياسة الدولة وتبيع فى السوق المحلى. طب إزاى أنا أقيس نسبة الربح والخسارة على أساس إنه يمثل النجاح والفشل!

عملية الإصلاح الاقتصادى هى أن نحدد معايير للنجاح والفشل، ثم نعطى على ضوء هذه المعايير الحرية فى أن تتعامل وتنتج وتعمل كوحدة اقتصادية مستقلة.
شكرا.

عبد الناصر: اتكلمنا ٣ ساعات متهألى يعنى خلصنا.

مراد: بالنسبة للكلام اللى أثاره الأخ شعراوى، إنه بالنسبة التعريف المبدأى إنه هيجعل ضباط الجيش والشرطة أن يكونوا لهم الحق أن ينضموا لنقابة عمالية وألا يكون لهم الحق فى الانضمام للنقابى.

عبد الناصر: قصده اللى على المعاش إنه يشتغل فى شركة من الشركات.

مراد: آه.

عبد الناصر: بالنسبة لموضوع الانتخابات، بعتقد إنه واضح إن عملية الانتخاب لازم تكون عملية مطلقة. ولكن هو فيه حاجة إحنا نقدر نعملها، اللى هى فصل المنحرفين من الانتخابات، بس لازم نثبت إنهم منحرفين؛ لأن الحقيقة لو تركنا عملية تصنيف الناس.. مين كويس؟ أنا مش هاقدر أحكم، هنضطر نلجأ الى أجهزة أخرى تمشى فى هذا.
بالنسبة لموضوع الميزانية والكلام ده.

حجازى: سوف نقدم مذكرة بالخطوط الرئيسية.

عبد الناصر: بالنسبة للاصلاح الاقتصادى، إنتم الأربعة تقعدوا أو أى واحد يحب يحضر.. يحضر، على أساس يعنى الحقيقة بدنا نرسى؛ لأن فى الـ ٣ ، ٤ اللى فاتت الواحد كان مهزوز وقلق باستمرار. وبدى أقول: الحالة اللى إحنا فيها دى مش نتيجة الحرب، دى من قبل الحرب. ومافيش داعى نستعجل، ونشوف الناس اللى عملوا اصلاح اقتصادى وناخد المواضيع ونمشى بيها، ونبتدى برضه من قيمة العملة لأن بعتقد ده أساس من أسس الاصلاح الاقتصادى.

بعد كده بالنسبة للمحافظين ورؤساء المدن والسلك الدبلوماسى وقطاعات الانتاج أو بالنسبة للوزارات، أرجو تجيلى من الوزراء المختصين آرائهم وأسبابها فى خلال هذا الموضوع.

وأفضل بالنسبة للترشيح إنه يكون من داخل المكان نفسه.

حجازى: يمكن برضه يافندم نسرع شوية فى موضوع المجالس القومية المتخصصة.

عبد الناصر: وأنا عندى المشروع بتاع الدكتور مراد، بعته لى؟

مراد: أنا جهزت يافندم ولكن لسه فيه جزء باجمعه من الخارج علشان أعمل مقارنة.

عبد الناصر: بالنسبة لزيارات رؤساء الدول، أعتقد إن أكبر عدد من الوزراء يحضروا؛ بييجى لنا عدد ١٠ – ١٥، وأنا اللى لاحظته الدور اللى فات إن ولا واحد منهم جه! (ضحك)

وبعدين حتى رياض لما راح رومانيا والمجر، استقبلوه هناك يعنى استقبال رؤساء الدول. وهى عملية ماتزيدش عن مشوار المطار، واللى عنده مشوار بعيد يسكن فى مصر الجديدة، فيه شقق فاضية! (ضحك)

أصوات: (ضحك)